نفـط العـراق
لعنـــة الأرض
وآبـــار الـــدماء
تتـــــــدفق

الفصل الخامس

نفط العراق
وأطماع الدول الكبرى

obeikandl.com

obeikandl.com

نفط العراق وأطماع الدول الكبرى

وقد استخدمت حضارات بلاد ما بين النهرين القديمة القار النفطي في مجالات متعددة.

ومنذ سبعة آلاف سنة كان النفط يتسرب على سطح الأرض على شكل مواد أسفلتية لزجة، واكتشف القدماء مميزات هذه المادة، فاستغلوها في بناء الحصون والقلاع والقصور، والبيوت ورصف الطرق وأقنية المياه.

ودلت الحفريات الأثرية في بلاد ما بين النهرين أن السومريين، والسامريين والآشوريين، والكلدانيين استغلوا هذه المادة في شكل واسع. وتضمنت إحدى المخطوطات الحجرية المكتشفة في بابل وصفًا لطريق تؤدي إلى قصر الملك مردوخ رصفت بالأجر، والغاز فوق طبقة مرصوصة من الرمال، وفي نينوي دلت الحفريات الأثرية أنهم كانوا يغلفون أقنية المياه بطبقة من القار لمنع تسرب المياه.

كما أن المصريين استخدموا هذه المادة في تحنيط موتاهم من العظماء، اما الصينيون فاعتمدوا طريقة للحفر واستخراج النفط بواسطة أغصان البامبو، ثم أنابيب النحاس لبلوغ مكامن النفط، أي: أنهم سبقوا الكابتن دريك أول من حفر بئرًا في العصر الحديث بواسطة الأنابيب بآلاف السنين من دون أن يدري أن طريقته كانت مسبوقة.

وفي مطلع القرن الماضي رفع كالوست غولبنكيان المقرب من الحكومة التركية

تقريرًا إلى السلطان عبد الحميد الثاني أعرب فيه عن اعتقاده بوجود مكامن نفطية في بلاد ما بين النهرين، فبادر السلطان إلى اعتبار هذه المكامن ضمن ممتلكاته الشخصية، لكنه ما لبث أن تراجع عن هذا القرار.

على أن اكتشاف النفط بكميات تجارية لم يتحقق إلا أواخر سنة ١٩٢٧. فبعد منتصف ليل ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) من تلك السنة، شعر الفنيون والعمال من شركة النفط التركية بالأرض تهتز تحت أقدامهم ليتفجر النفط من بئر غرغور (كركوك) بغزارة تطلبت جهود مئات الفنيين والعمال للسيطرة عليه.

هذا الاكتشاف المذهل كان بداية مرحلة مهمة في حياة العراق اقتصاديًا واجتماعيًا.

ومنذ مطلع القرن العشرين سعت الدول الكبرى للحصول على امتياز التنقيب عن النفط إلا أن خلافاتها أخرت اكتشافه حتى عام ١٩٢٧.

وإن كان الفشل حليف هذه الدول لاسيما بريطانيا، فإن ألمانيا هي التي فازت بأول امتياز في العراق، نظرًا إلى ارتباط السلطنة العثمانية بألمانيا القيصرية. وتعززت العلاقات وتوثقت لدى زيارة القيصر لأسطنبول سنة ١٨٩٨. يضاف إلى ذلك أن حكومة الآستانة كانت تستعين بالضباط الألمان لتدريب قواتها المسلحة. وكان بعض كبار الضباط الألمان يتولون قيادة بعض الجيوش التركية. وكان امتياز «دويتش بنك» يشمل الأراضي الواقعة على جانبي خط سكك حديد برلين- بغداد بمسافة عشرين كيلومترًا من كل جانب.

قابلت بريطانيا بامتعاض فوز الألمان بالامتياز واعتبرت أنه يقطع الطريق أمام طموحاتها النفطية؛ لذلك سارعت إلى إيفاد السير ارنست كاسل برًا إلى إسطنبول، يرافقه المستشار الألماني لدى السلطنة كالوست غولبنكيان، لتطوير علاقاتها

بالحكومة التركية وإنقاذ ما يمكن إنقاذه؛ ولعب غولبنكيان في ما بعد دورًا بارزًا في التوفيق بين مصالح ألمانيا وبريطانيا وبقية الفرقاء الذين برزوا بعد الحرب العالمية الثانية كأصحاب حق في نفط العراق، ونجح السير كاسيل ورفيقه في الحصول على موافقة إسطنبول لإنشاء البنك الوطني التركي، وعين غولبنكيان عضوًا في مجلس الإدارة ، ولم يكن أمام الحكومة التركية مناصًا من مسايرة بريطانيا ؛لأنها كانت تتحكم بمستوى الرسوم الجمركية وفقًا لنظام الامتيازات الأجنبية، وحصلت الحكومة التركية على حق زيادة الرسوم الجمركية في مقابل موافقتها على إنشاء البنك الوطني التركي.

وتفرعت عن البنك شركة النفط التركية برأس مال قدره ٤٠ ألف جنيه إسترليني ، والتي منحت امتيازًا للتنقيب عن النفط في أراضي السلطنة العثمانية.

وكانت شركة النفط الأنكلو-إيرانية العاملة في إيران والتي اكتشفت النفط قرب الحدود العراقية سنة ١٩٠٨، تطالب بالحصول على امتياز نفطي من الحكومة التركية.

ووجد الألمان والبريطانيون أنفسهم أمام منازعات انتهت آخر الأمر بعقد اتفاقين عامي ١٩١٢ و١٩١٤ ووحدوا جهودهم لدعم شركة النفط التركية التي توزعت أسهمها بعد مضاعفة رأس مالها على الشكل الآتي: ٢٥ في المئة للبنك الألماني، و٢٥ في المئة لشركة «شل» الهولندية (حليفة غولبنكيان) و١٠ في المئة لشركة النفط الأنكلو-إيرانية ، و٤٠ في المئة لكالوست غولبنكيان، وكانت المفاجأة في تخلي غولبنكيان عن ٣٥ في المئة من حصته لمصلحة الشركة الهولندية ،و«شل» عندما سئل عن ذلك أجاب: «أفضل الحصول على جزء صغير من قرص حلوى كبير بدلًا من الحصول على جزء كبير من قرص حلوى صغير».

ولعل غولبنكيان كان يدرك أنه لن يستطيع مجابهة الكبار، فاختار التحالف مع شركة كبيرة لتدعمه في المستقبل.

وتعزز موقف شركة النفط التركية برسالتين وجههما الصدر الأعظم سعيد باشا في ٢٨ حزيران يونيو ١٩١٤ إلى سفيري ألمانيا وبريطانيا في اسطنبول تتضمنان موافقة الحكومة التركية على منح الشركة امتيازًا حصريًا يشمل كامل أراضي السلطة العثمانية.

ومع اختلاف موازين القوى كان لابد من إعادة النظر في الاتفاقات السابقة. وكانت الشركة الأنكلو-إيرانية أول من بادر إلى نقض هذه الاتفاقات بتشجيع من وزير البحرية ونستون تشرشل وأميرال البحرية اللورد فيشر، إذ ادعت الحكومة البريطانية أنها وحدها صاحبة الحق في استغلال نفط العراق استنادًا إلى رسالة الصدر الأعظم سعيد باشا إلى سفيرها في إسطنبول، ما أثار غضب الشركة الهولندية و«شل» وغولبنكيان.

وكان رأي الشركة الهولندية أنه إذا كان لابد من إعادة النظر بالاتفاقات السابقة فلابد من إدخال فرقاء أقوياء يمنعون استفراد الشركة الأنكلو-إيرانية، فأوعزت لغولبنكيان بأن يستدرج فرنسا للاهتمام بنفط العراق، وبالفعل قابل غولبنكيان جورج كليمنصو وأقنعه بوجهة نظره، وبادرت فرنسا إلى المطالبة بإدخال ولاية الموصل ضمن منطقة انتدابها.

إلا أن بريطانيا رفضت الطلب الفرنسي بشدة معتبرة أن ولاية الموصل تقع على طريق الهند، ولا يمكن التفريق بها، لكنها وعدت فرنسا بحصة من نفط العراق.

ثم أتى دور الولايات المتحدة التي طالبت بحصتها من نفط العراق استنادًا إلى وعود قطعتها حكومة الآستانة للأميرال شستر وبعض المسئولين الأميركيين خلال

زيارتهم لتركيا قبل الحرب. واعتبر الأمريكيون أن وعود تركيا لهم توازي وعودها لبريطانيا.

وهكذا بدت ملامح التسوية الشاملة التي ترضي الجميع. إلا أن شركة النفط التركية كانت في حاجة إلى المال للمباشرة في التنقيب عن النفط ومرة أخرى برزت عبقرية غولبنكيان في تأمين هذا المال ليضمن حصته وحصة حليفته الشركة الهولندية ؛ إذ كان على علاقة وثيقة مع مصارف عالمية التي أقرضته مبلغًا من المال استخدمه في عمليات البورصة وحقق أرباحًا طائلة وضعها في تصرف الشركة.

ولدى قيام عصبة الأمم بترسيم الحدود بين تركيا والعراق قبلت الحكومة التركية التنازل عن ولاية الموصل وضمها إلى أراضي العراق في مقابل حصولها على ١٠ في المئة من ربع مبيعات النفط لمدة ٢٥ سنة، وإثر اكتشاف النفط في حقول كركوك قرر الشركاء إبدال اسم شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق (IPC) واستقرت الحصص على الوجه الآتي:

- شركة «شل» الهولندية ٢٣,٧٥٠ في المئة.
- شركة البترول الفرنسية ٢٣,٧٥٠ CFP في المئة.
- شركة «ستاندرد أويل» الأمريكية ١١,٨٧٥ في المئة.
- شركة «Hسو ستاندرد» الأميريكية ١١,٨٧٥ في المئة.
- غولبنكيان خمسة في المئة.

وفي عام ١٩٢٨ عقدت الشركات اتفاقًا عُرف باتفاق «الخط الأحمر» يشمل جميع أراضي تركيا والبلدان العربية باستثناء الكويت المتحالفة مع بريطانيا منذ العام ١٩١٣، وكانت جزءًا من ولاية البصرة واستقلت إداريًا عن السلطنة العثمانية. وقضى الاتفاق بعدم تفرد أي شركة بالتنقيب عن النفط من دون مشاركة الآخرين.

واستمرت «شركة نفط العراق» تستثمر حقول نفط العراق حتى مطلع حزيران (يونيو) ١٩٧٢ عندما أصدر مجلس قيادة الثورة العراقية قرارًا بتأميمها. وتبعتها سورية في اليوم التالي فأممت منشآت الشركة فيها. أما لبنان فتملك منشآت الشركة في ٥/ ٣/ ١٩٧٣ بموجب اتفاق سنة ١٩٣١، معتبرًا أن إلغاء امتيازها في العراق يستوجب إلغاء هذا الاتفاق وامتيازها في لبنان من دون أي تعويض.

وبعد الحرب الأخيرة، استعاد الأميركيون والبريطانيون، من دون غيرهم من الشركاء السابقين، حق استثمار الثروة النفطية العراقية علمًا بأن الاكتشافات التي تمت منذ سنة ١٩٧٢ حتى الآن جعلت من العراق ثاني أكبر دولة، بعد السعودية، يملك احتياطيًا كبيرًا للنفط.

تنشغل فروع الاقتصاد الأميركي كافة بمستقبل الثروة النفطية في العراق، وفي غياب المنافسة الدولية يتوقع أن تستأثر الشركات الأميركية بإدارة هذه الثروة في عملية يتداخل فيها السياسي بالاقتصادي والأمني بالانتخابي.

يحتاج استبدال الإدارة الأميركية خبير الإرهاب بول بريمر بالعسكري جاي غارنر إلى بعض التعليق، فتغيير الأفراد يأتي بحسب الثقافة والعقلية الأمريكيتين لسببين، الأول : هو الفشل في تنفيذ خطة ما أو جدول زمني معين، والثاني : هو حدوث تغيير في الإستراتيجية والفلسفة. فنمط عمل السياسة الأميركية مشابه لعمل الشركة الأميركية، إذ أنها تتعامل مع المهمات والمبادرات بالنفس الذي تتعامل به مع إدارة المشاريع، ونعتقد بأن التعليل الأول هو الأقرب إلى الصواب؛ لأن فشل المسئول في تنفيذ الخطة ، أو في إدارة الأزمات يدعوه إلى الاستقالة ، وإلا تجري إزاحته. لكن السؤال الحقيقي هو: لماذا لم يستبدل بغارنر عسكري آخر؟ نعتقد بأن السبب داخلي محض، وهو تذكير المواطن الأميركي بالإرهاب وإعادة هذا الخطر إلى

الصدارة وصرف انتباهه عن الأداء السيئ للاقتصاد وجملة مشاكل أخرى ، وجاءت تفجيرات الرياض والدار البيضاء لتصب المياه في طاحونة جورج بوش والجمهوريين واليمين المتطرف؛ إذ لا يوجد فرق في ذهن المواطن الأميركي المشوش بين السعودية والعراق، وعنده العرب والإسلام والإرهابيون وأسامة بن لادن وياسر عرفات وصدام حسين وأسلحة الدمار الشامل و«حماس» و«حزب الله» و«القنبلة القذرة» و١١ أيلول (سبتمبر) ؛ والحرب على الإرهاب جميعها مترادفات لشيء واحد.

يهدف البرنامج الأميركي المتعلق بالعراق إلى ضرب ثلاثة عصافير لا علاقة لأي منها بالإرهاب بحجر واحد، الأول : هو إصلاح الاقتصاد المنهار، والثاني : تأمين مصادر تمويل حملة بوش الانتخابية، والثالث، بالطبع، تأمين إعادة انتخاب بوش، وكل هذه تعتمد على ما يجري في العراق.

ترغب الولايات المتحدة في رفع العقوبات على العراق وشطب الديون المتراكمة في أسرع وقت ممكن. ولم يؤخر ذلك حتى الآن سوى الموقف الأخلاقي الذي يقف في وجه هذا الطمع، والاقتصاد المضطرب، والحملة الانتخابية المقبلة، وتناقضات عملية اتخاذ القرار المعقدة والحساسة في ما يتعلق بعراق ما بعد الحرب ما يؤجل ظهور النيات الحقيقية لبعض الوقت.

فالاقتصاد الأميركي في ورطة حقيقية وهذا عامل يثير القلق في شأن السياسة الداخلية الأميركية، والانتخابات على الأبواب وسعر النفط مرتفع جدًّا، واختفى فائض صندوق الضمان الاجتماعي، فهو الآن يعني من عجز يقدر بتريليوني دولار مقارنة بفائض قدره أربعة تريليونات من الدولارات عند بداية الدورة الرئاسية لبوش في ٢٠٠١. فالولايات المتحدة في حاجة ماسة إلى النفط العراقي الرخيص لتشغيل ماكينة اقتصادها بأقصى طاقة، وهذا لا ينسحب على عقود إعادة الإعمار

فحسب، بل يتعداه إلى استحصال فاتورة الحرب (فكلفة تغيير النظام يجب أن تدفع من قبل العراقيين كمكافأة للولايات المتحدة على تنفيذها لهذه المهمة وبشجاعة).

وفي هذه المعمعة برز اسم شركة «هاليبرتون» للخدمات النفطية في الصحافة. ومن المعروف أن ديك تشيني، نائب الرئيس الأميركي، كان المدير التنفيذي لهذه الشركة وترك هذا المنصب ارتباطًا بترشحه في الانتخابات الأخيرة.

لكن هل ستحصل «هالبرتون» على القطعة الأكبر من الكعكة العراقية؟ في اعتقادنا، لن تحصل الشركة على عقود مهمة في العراق، على الأقل في الوقت الحاضر. ويعود ذلك التقدير إلى أسباب عدة:

١- لا يحتمل النظام المالي لشركة «هاليبرتون» شأنها شأن أي شركة أميركية أخرى تأخر التسديد لأكثر من ٠٠ ' يوم. وتعاني «هاليبرتون» الآن من صعوبات مالية وقانونية جديدة، وقد تضطر لإعلان إفلاسها أو تطبيق المادة ١١ إذا ذهبت إلى العراق من دون تأمين المصادر، أو ا ضمانات المالية الملائمة.

٢- استلمت شركة «بكتل» ، وهي شركة منافسة لشركة «كيلوغ براون آند روت» المرتبطة بـ «هاليبرتون» العقد الأولي الذي منح إلى الأخيرة من قبل USAID وقيمته ٦٣٩ مليون دولار. والمدير التنفيذي لشركة «بكتل»هو جورج شولتز وزير الخارجية في عهد الرئيس رونالد ريغان، وهذا يوضح كيف ترتبط شركات النفط وشركات الخدمات النفطية بالحزب الجمهوري. بالنسبة للإدارة الحالية لا يهم نقل العقود من الشركة «أ» إلى الشركة «ب»، فاللقمة الدسمة ستوضع في الصحن نفسه، وهو أمر مهم جدًّا وأساسي في ما يتعلق بتمويل الحملة الانتخابية. والشركات التي تواجه مصاعب مالية لن تتمكن من تقديم تبرعات للحملة، وعدا ذلك فوجود العقود يوحي للناخب الأميركي بأن الاقتصاد بدأ

يتعافى، وبخلاف ذلك سيخسر بوش الانتخابات.

٣- ستكون «هاليبرتون» ورقة لعب ممتازة في يد الديمقراطيين، وأمر في غاية الإحراج بالنسبة إلى الجمهوريين.، إذ كانت الشركة ثاني أكبر ممول لحملة بوش عام ٢٠٠٠ (قدمت نحو ٢٠٠ مليون دولار ويأتي المبلغ في المرتبة الثانية بعدما يزيد على ٧٠٠ مليون دولار قدمتها لبوش شركة «أنرون» التي أعلنت إفلاسها). وحدث ذلك خلال السنة الأخيرة من إدارة تشيني بصفته المدير التنفيذي للشركة ، وقد اضطر تشيني لبيع أسهمه في «هاليبرتون» وقيمتها خمسة ملايين دولار وتبرع بها لتجنب المفاجآت غير السارة أثناء الانتخابات، وفي الوقت نفسه حصل على ٣٨ مليون دولار كتعويض لتركه منصبه في الشركة، وتكرر خلال السنوات الثلاث الأخيرة من إدارة تشيني إيقاف صرف المكافآت التحفيزية في شكل كامل للموظفين الذين عملوا بدأب بعدما جرى تعديل الخطط السنوية قبل شهرين من انتهاء السنة لتبرير اقتطاع تلك المبالغ الإضافية. علاوة على ذلك جمدت الزيادات السنوية على الأجور ، أو أجلت لشهور عدة أو قلصت إلى حد كبير. وكان تشيني متحمسًا لعقد صفقة شراء شركة «درسر» industries dresser ، ولينهي عمله في «هاليبرتون» كما خطط له سابقًا، فتمكن عبر رفع سعر أسهم «هاليبرتون» في سوق نيويورك المالية من الحصول على مكافآت تحفيزية عالية ، وعلى أسهم بأثمان بخسة وحصل على تعويض كبير عند ترك منصبه في الشركة. ونجمت الورطة التي وضع تشيني الشركة فيها عن سوء الرقابة والتدقيق المالي (قامت بها آرثر أندرسون) في التحقق من كل ما يتعلق بنشاط «درسر» قبل شرائها، بما في ذلك الممارسات غير القانونية والديون وغيرها. ومن نتائج هذا الأمر انتقال المسؤولية إلى «هاليبرتون» بصفتها الوريث القانوني لـ «درسر» في ما يتعلق بملف الدعوات القضائية لعمال «درسر» المصابين بالسرطان نتيجة للتعرض للاسبستس.

٤- نعتقد بأن «هاليبرتون» ستحصل على بعض العقود من تحت الطاولة في شكل مقاولات ثانوية من دون أن نرى إمكان تدخلها في شكل مباشر قبل الانتخابات ، وخلاف ذلك سيكون مخاطرة أو على الأقل صداعًا يتعين على الحزب الجمهورية التعامل معه.

٥- تحسب «هاليبرتون» للعمليات upstream (كل ما يتعلق بالتصميم والتشغيل والتكنولوجيا من الخزان النفطي حتى رأس البئر) حسابًا أكثر من العمليات التقنية الهندسية وعمليات الإنشاءات الاعتيادية، فالأولى توفر ربحية أعلى ومردودًا أسرع خلال الفترة الزمنية نفسها.

أصبح الجميع ينظر إلى العراق كمنجم للذهب، لكن معظم الذهب إن لم يكن جميعه سيذهب إلى جيوب الشركات الأميركية، ومع ذلك ، فإن الشعب العراقي قد يكون اللاعب الحقيقي الذي سيتحكم في الأوراق. قلنا منجم ذهب ؛ لأن وجود أي شركة هناك يعني أرباحًا تصل إلى ٨٠ في المائة في ظل عقود ببلايين الدولارات، وسيكون الاقتصاد الأميركي برمته منشغلًا بذلك، من المحامين إلى المصارف إلى صناعة السيارات والكماليات والنقل إلخ .. وفي نهاية المطاف يعني ذلك سيولة وعمليات نقدية، وهذا سينعش الاقتصاد وأهم من ذلك يرفع من مستويات الاستهلاك، فالاستهلاك للاقتصد الأميركي هو بمثابة الدم الذي يجري في الجسد.

أن الشعب العراقي قد يكون اللاعب الحقيقي بسبب طبيعة هذه العقود والعمليات القانونية والتقنية و لتجارية المرافقة لمنحها. ففي وضع تغيب فيه حكومة عراقية سيجري منح العقود لشركات قادرة على معالجة الأمور تقنيًا من دون مناقصات، وهذه تسمى عقود gre gre a أو اتفاقات. وهذه الاتفاقات في عرف عالم الأعمال اليوم عقود غير شرعية، لا تتمتع بشفافية، وتفوح منها رائحة

الفساد، ولا يمكن تسميتها عقودًا نزيهة بحال من الأحوال. لكن في حال وجود حكومة عراقية حتى لو كانت مؤقتة، سيجري عندئذ البدء في عمليات المناقصة، حيث يمكن لأي شركة أميركية الفوز بعقد، وقد تخسر المنافسة، أو تتعرض للإبعاد في مراحل أولية من العملية، وهذه هي قواعد التنافس والشفافية.

ومن الضروري الإشارة إلى أن فقدان عملية جيدة من هذا النوع لا يؤدي إلى فوز شركات الأصدقاء والأقارب فحسب، بل إلى رفع الكلفة لتضمين أرباح تصل إلى ٥٠-٧٥ في المئة أو أكثر من ذلك ، وهذا لا يمكن تقبله تحت كل القياسات في ظل نمو اقتصادي عالمي في غاية الضآلة إن لم يكن وصل إلى حال الانكماش الاقتصادي، هذا إذا ما شئنا تجنب الحديث عن نهب خيرات بلد وإنضابها من دون وازع أخلاقي وغطاء قانوني ، أو شعور بالعدالة.

ومن الضرورة القصوى إشراك أطراف أخرى في العملية، فعلاوة على الأمم المتحدة كطرف ثالث، نرى ضرورة إشراك شركات نفط أخرى كطرف رابع، مثل «سوناطراك» الجزائرية وشركة النفط الوطنية الفنزويلية و«بتروبراس» البرازيلية، أو أي طرف له معرفة بمستويات الأسعار في بيئة أعمال وبيئة اقتصادية وطبيعة محددة (صحراء، أدغال، حفر بحري إلخ). ويجب الانتباه إلى أن تبادل شركات النفط الوطنية للمعلومات والخبرة وهو ممارسة منتشرة.

نسمع ونرى أن العراق يعيش حالًا من النهوض الشعبي بعد سقوط صدام حسين. والرائع في الأمر أن تنظيمات مدنية بدأت بالتكون من القاعدة إلى الأعلى وليس على العكس، وسينجم عن ذلك الكثير من الأمور المفيدة، مثل التمثيل الجديد والحقيقي، وبدرجة أهم أن القادة في المستقبل سيكونون عرضة للمساءلة. هذا الدور لم يوجد في الأرض العربية قبل الآن ، ولا تعرف له مفردة في أي من

القواميس العربية. وهذا هو الأمل الوحيد لبناء عراق ديمقراطي بعيد من أولئك الذين جاؤوا بعقودهم المبرمة سلفًا والتي لا يعرف بوجودها الناس على أرض الواقع ،أو التي قد لا يتفقون معها. ونأمل كذلك ألا تعقد أي صفقات للتصرف بأي حقل من حقول النفط العراقية قبل قيام حكومة مسئولة منتخبة.

تعمل مؤسسات الاستشارات المالية في الولايات المتحدة اليوم بكامل طاقتها في وضع مئات من الخطط والدراسات للحكومات الأميركية والشركات والمصارف: حجم إعادة الأعمار، كيفية الدفع، كيفية إلغاء ديون العراق، الجانب القانوني للعقود التي أبرمها النظام السابق، والأمر الأكثر غرابة ومدعاة للقلق ،وهو كيفية خصخصة النفط العراقي.

وإذا تنبه المرء إلى النقاش الدائر في الولايات المتحدة سيشعر وكأن العراق هو أرض جرى اكتشافها للتو، وأن التعامل مع الثروة النفطية العراقية يتم بطريقة الحديث نفسها عن استغلال حقول في ألاسكا مثلًا.

وفي هذا الخصوص نرى ضرورة إلغاء العراق لكل عقوده السابقة مع شركات النفط الأجنبية، فكل هذه العقود غير شرعية وتخدم أهدافًا سياسية ووضع عليها النظام السابق فى عهد صدام حسين في ظل ضغوط العقبات الاقتصادية ، وليس في ظل عملية مفاضلة طبيعية، وهذا قرار أكثر أهمية من تصفير الديون القديمة. والجانب الآخر الذي يجب الانتباه إليه، هو حق العراقيين في طلب تعويضات وإصلاح الأضرار بسبب لا شرعية الحرب، حتى في حال العثور على أسلحة الدمار الشامل، فهذه الحرب شنت من دون تفويض من مجلس الأمن وفق افتراضات كاذبة وأسباب مفبركة. وهناك مثلًا حاجة ماسة إلى تنظيف العراق من اليورانيوم المنضب ، وهي عملية تقدر كلفتها بنحو ٢٠٠ بليون دولار، ناهيك عن الدمار

الذي سببته الحرب.

ونرى أن التخلي عن حقول النفط الغزيرة والمنتجة بهذه الطريقة السهلة سيتسبب في كارثة للأسباب التالية:

١- يشكل أي حقل منتجًا فعليًا ثروة في حد ذاته. ويجب تحديد الكمية قبل الخوض في أمر اتخاذ القرار؛ إذ لا يوجد اليوم من هو قادر على إعطاء تقدير دقيق للاحتياطي النفطي العراقي لعدد من الأسباب البديهية، فقد جرى حفر وتقدير حجم الحقول العراقية وتشغيلها باستعمال تقنية عمرها ١٥ إلى ٢٠ سنة، لكن تكنولوجيا قطاع الطاقة تطورت في شكل مذهل في السنوات العشر الأخيرة، وهذا التطور في عقد من السنين يعادل مجمل التطور الذي سبقه خلال ثلاثة عقود كاملة من السنين، فهناك اليوم التخمين الصوري وتكنولوجيا NMR (الرنين النووي-المغناطيسي) والتشغيل والإدارة المعتمدة على المعرفة وكذلك التشغيل واتخاذ القرار على أساس فوري. وقبل التفاوض مع شركات النفط لتطوير أي حقل نفطي وتشغيله هناك حاجة ماسة إلى توافر معطيات ومعلومات كافية، وفي مقدمتها المعطيات الزلزالية (ويفضل أن تكون بثلاثة أبعاد) ومعطيات دقيقة عن الإنتاج. فالعراق حرم ليس من التقنيات المذكورة أعلاه فحسب، بل حتى من أبسط الأجهزة وقطع الغيار وأكثرها أساسية لصيانة الصناعة النفطية وإدامة تشغيلها.

ونعتقد بأن استعمال التقنية المذكورة يؤدي إلى زيادة ملموسة في احتياط النفط العراقي، والسبب بسيط: التقنيات القديمة المستعملة للقياس غير قادرة على التحقق من كل شيء موجود في حفرة البئر وبالتأكيد لا تتحقق من أي شيء يوجد خارجها. ولتبسط الأمر نقول: إن التناسب في أبعاد البئر المحفورة مع الخزان النفطي أشبه بإبرة في ساحة واسعة، وهذا ينسحب على كمية المعلومات المتوافرة

ونوعيتها. وبعبارة أخرى يتطلب إنجاز التقويم الكمي لأي حقل نفط سنتين على الأقل من الجهد المتواصل لإجراء القياسات الزلزالية بثلاثة أبعاد وجمع المعطيات، وتمثيل المستودع النفطي (reservoir simulation) وتحليل المعطيات والتقويم.

٢- إن خصخصة الموجودات النفطية العراقية في تقديرنا خطأ لا يغتفر في حق الشعب العراقي، ولا يختلف عن الأخطاء الفادحة التي ارتكبت في حقه في الماضي. فخصخصة الصناعة تشترط وجود اقتصاد قائم وفاعل في ظروف حياة طبيعية، ووجود سوق للأوراق المالية (برصة)، وقطاع زراعي وتجاري وخدمي خاص. وللأسف لا يوجد في العراق اليوم أي: من هذه الأسس. فالحديث عن الخصخصة استهزاء وأمر يثير الغضب، والهدف منه هو نقل ثروة شعب كامل إلى أيدي مافيا ذات تاريخ مرعب وأموال وفيرة يضمنها أموال سماسرة النفط من النظام المنهار الذين اغتنوا من عمولات النفط المهرب.

٣- كل شركات النفط التي ستأتي للعمل في العراق ضمن شروط تطوير واستغلال الحقول في مقابل حصة معينة ولفترة محددة لن تقوم بالمهمة المناطة بها، بل تتعهدها شركات الخدمات النفطية، فهي التي ستقوم بإنجاز العمل الصعب والشاق؛ لذلك سيكون تبذير هذه الحقول من دون إشراك المتخصصين المعنيين من كل الجهات خطأ فادحًا. ويجب لدعوة إلى فتح حوار بين خبراء النفط، والمهندسين والأحزاب السياسية، والكتاب والأكاديميين وأساتذة الجامعات والمنظمات الأهلية والاقتصاديين، أو طرح الأمر للاستفتاء الشعبي لتقرير مستقبل ثروة البلد التي تعتبر آخر أكبر احتياطي نفطي عالمي، وهو أمل كل فرد من الشعب العراقي في حياة وتعليم وضمان اجتماعي أفضل.

وبحسب تقديرنا، من المجدي صرف حتى ٧٠ في المئة من عائدات إنتاج النفط

ولفترة قد تطول لثلاث ، أو خمس سنوات على إصلاح الحقول النفطية الموجودة الآن وتأهيلها، ويجب أن يكون ذلك في مقدم الأولويات، حتى على حساب توسيع قطاع النفط مثل حفر آبار جديدة ، أو إنشاء منشآت جديدة، بهدف خلق فرصة لإيقاف الاقتصاد العراقي على قدميه. إن شركات خدمات النفط ستقبل أيادي من يعطيها عقودًا لتطوير وصيانة حقول النفط، وفوق ذلك فإن هذه الشركات ستتدبر أمر التمويل في الوقت نفسه (لتمويل العمل الذي تقوم به، ويمكن لاحقًا تمويل العمل من الإنتاج النفطي للحقول نفسها). إلى جانب هذا يمكن للشركات تدبير أمر الضمانات التي يمكن تقديمها للمصارف بهدف الحصول على قروض. بوجود شركات مستعدة للمخاطرة باستثمار رأس مالها الخاص في تطوير الحقول وزيادة الإنتاج على أن يجري الدفع عند تحقيق أهداف العقد وليس قبل ذلك.

لهذه الأسباب سيكون التخلي عن هذه الحقول بهذه البساطة خطأ جسيمًا، ويبدو أن أثمن ثروة موجودة فعلًا هي الكوادر المتحمسة لاتخاذ القرارات الصائبة لإدارة هذه المشاريع وتشغيلها. فالعراق يمتلك عددًا كبيرًا من الخبراء المتحمسين المتعلمين بصورة جيدة والأذكياء. وهذا ليس مبالغة، بل حقيقة تتحدث عنها حتى الصحافة الأميركية بعدما توصلت إليها. وكما نعلم، لم يحدث قط أن كافأت الصحافة الأميركية العرب بمثل هذه النعوت لذكائهم أو لأي سبب آخر!

٤- من الطبيعي أن يجري منح رخص الاستكشاف حتى في حال ارتفاع احتمالات العثور على الهيدروكاربونات؛ لأن الاستكشاف سيجتذب توظيفات كبيرة إلى البلاد، وسيوفر فرص عمل كبيرة للعراقيين (وهو أمر شديد الأهمية بالنسبة للعراقيين الآن على العكس من التخلي عن الحقول الموجودة الآن ، أو بيع نفط رخيص دون مستوى الأسعار العالمية). ونعتقد بأن التفاوض حول الحقول الضعيفة ، أو تلك التي تتمتع بمواصفات تخزين متدنية ، وليس حول الحقول الغنية

والكبيرة مثل القرنة ومجنون يحتل الدرجة الثانية من الأهمية.

٥- هناك عاملان مهمان في هذه العقود، الحصة من الإنتاج وفترة الإعارة. ويمكن أن تكون الأرقام ٤٥ في لمئة و٣٠ سنة مثلًا مقبولة في حالة العراق، وقد تتغير هذه الأرقام بحسب احتياطي الحقل وبحسب كفاية الفريق الذي يقوم بالمحادثات وحكمته.

٦- من المفيد ذكر أن عمل شركات النفط اليوم مشابه لعمل المصارف، فهي تحاول التخلص من عاداتها القديمة في تشغيل مراكز أبحاث خاصة بها وشركات تصنيع إلخ. وتعمل شركات الخدمات في شكل مشابه، لكن الشركات الكبيرة/ الكلاسيكية لا تزال مقيدة بسبب ماضيها، فهي لا تزال تحتفظ بهيكل تنظيمي كبير وبعدد كبير من الموظفين ولا تزال كفايتها غير فاعلة، فهي تبدو كبيرة وسمينة وقبيحة مقارنة بالشركات الحديثة الأكثر كفاية والتي تستطيع الإقدام على مغامرات مالية أكثر جرأة ، وهي بطبيعة الحال أكثر مرونة للأسباب السابقة.

٧- أن الجمع بين خزين هيدروكاربوني عظيم مع كوادر بشرية مؤهلة في شكل جيد ليس حلمًا: إنه واقع قائم في العراق. وما يجب أن ينجز ليتكامل هذان العاملان هو قيام نظام ديمقراطي، ونقول خزينًا هيدروكاربونيًا عظيمًا ليس لحجمه الكبير واحتياطه الكبير فحسب، بل كذلك ؛لأن كلفة إنتاجه هي الأرخص في العالم، إذ لا تزيد كلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط العراقي على دولار أميركي واحد كمعدل، مقارنة بحوالي ١٣ دولارًا لكل برميل منتج في سيبيريا، وكلفة حفر بئر استكشافية في العراق تبلغ ٦-١٠ ملايين دولار وبئر تطويرية بين أربعة وخمسة ملايين، وهي كلفة زهيدة مقارنة بمواقع أخرى في الأدغال أو المناطق النائية أو في البحار. والأهم من ذلك هو أن هذه الحقول لم تدمر بفعل إدارة الإنتاج الفوضوية

وغير المبررة ولا تزال مرشحة ؛ لأن تدار بطريقة مثلى وجيدة. وبهذا ستنتج الحقول لفترات أطول وبكفاية وبإنتاجية عالية.

أما العامل البشري : فهو أثمن رأس مال في أي مشروع ، أو بلد أو مجتمع والعراق بخلفيته الاجتماعية والثقافية المتنوعة والملونة وظف الكثير في التعليم والعلوم، والعراقيون يعتبرون بين أفضل الناس المؤهلين. وهذه حقيقة تعود جذورها إلى تاريخ العراق وحضاراته.

لا يجلب النفط الرخيص النفع للعراقيين، لكنه عقار لتنشيط الاقتصاد الأميركي. وكما نرى فإن النفط يحتل موقع الأولوية عند الصقور، لكننا نعتقد بأنه ليس في موقع الأولوية عند الشعب العراقي. فهناك الكثير من الأمور المهمة التي يتعين عليه التعامل معها وإصلاحها غير النفط ما يحتاجه العراقيون اليوم هو الأمن وتوفير ظروف حياة طبيعية والعيش في سلام، وتتبع ذلك قضايا من قبيل الحصول على العمل وخلق فرص عمل جديدة.

ومن الأفضل اتخاذ قرارات جيدة حتى لو كانت متأخرة بعض الشيء بدلًا من قرارا مستعجلة لكن سيئة بغرض الحصول على الموارد. الوقت اللازم لاتخاذ القرارات الجيدة لن يقاس بالوقت الذي أهدر على الحروب والطغيان والدمار الروحي والمادي الذي حل بالعراق لسنوات.

الآن أصبح العراق في حالة احتلال رسمي غير محددة المدة من القوات الأمريكية والبريطانية (وهو في حقيقته احتلال أمريكي) وذلك طبقًا لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٠٠٣ الذي يكشف عن الغرض الحقيقي للغزو (أو الوسيلة الأساسية لتحقيق أغراض أخرى)، وهو السيطرة على البترول العراقي، والآن يواجه بوش وبلير معارك عنيفة في الكونجرس الأمريكي ، ومجلس العموم

البريطاني بسبب ادعاءاتهما عن سبب الحرب.

ويتعرض الكاتب الأسترالي جيوفري هيرد Geoffrey Heard في مقالته التي أذاعتها شبكات الإنترنت إلى أن غزو العراق كان مقصودًا به تحقيق ثلاثة أغراض: الأول: وهو سيطرة أمريكا على البترول العراقي الذي يعتبر رصيده المخزون الثاني بعد السعودية ، ويعتبر موردًا مهما للطاقة في أوروبا والصين ولدول هاتين المنطقتين خاصة روسيا وفرنسا استثمارات ضخمة في العراق ، ويمكن لأمريكا بالسيطرة على البترول العراقي من التحكم في الكميات المصدرة إلى تلك الدول ومعاقبتها أو الضغط عليها بسبب معارضتها لغزو العراق منذ البداية وحرمانها من العقود التي ستمنح للشركات الأجنبية لاستغلال آبار البترول العراقية وفي إعادة إعمار العراق.

والغرض الثاني : وهو تحويل المعاملات في البترول العراقي من اليورو إلى الدولار ، وكان صدام حسين قد استبدل الدولار باليورو في أواخر التسعينات من القرن الماضي.

والغرض الثالث : وهو أهم الأغراض هو تأكيد انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة السياسية ، والاقتصادية والعسكرية على العالم ، والانفراد بالقيادة في القرن الجديد وذكر هيرد أن هذا هو المخطط الأمريكي الذي أعدته الدوائر الأمريكية قبل حادث الحادي عشر من سبتمبر وبالتالي يمكن للولايات المتحدة إنعاش اقتصادها المتدهور بمنح الشركات الأمريكية عقود إعمار العراق ، واستغلال آبار البترول العراقية.

وهناك أيضًا نتيجة غير مباشرة لمغزو ، وهي إتاحة الفرصة لإسرائيل للحصول على ما يلزمها من مياه العراق لإنقاذ أراضيها وشعبها من أزمة مائية محققة.

ويبين من أن هذا البترول العراقي هو المفتاح الذهبي لبناء الإمبراطورية

الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، ولكن لماذا بترول العراق؟

والرد على هذا يتلخص في أنه بالإضافة إلى ضخامة الرصيد المخزون من البترول العراقي، والذي يعد الثاني بعد السعودية، وهناك توقعات بأن أرض العراق تحوي أكبر بحيرة بترولية في العالم، فإن هذا البترول مرتفع الجودة فضلًا على أن تكلفة إنتاجه منخفضة جدًّا وأقل كثيرًا من تكلفة إنتاج البترول السعودي الذي له المكانة الأولى من حيث حجم الإنتاج اليومي (أقل من دولار للبرميل في العراق و٥٠,٢ دولار للبرميل في السعودية وعشرة دولارات للبرميل في الولايات المتحدة) وذلك طبقًا لما أشار إليه دونالد بارليت وجيمس ستيل Donald Barlett and James Steele في مجلة تايم في ١٩ مايو الماضي وإذا تحقق ما يتوقعانه، فإن العراق ستكون أهم لاعب في سوق البترول العالمية بعد زيادة طاقتها الإنتاجية إلى ١٢ مليون برميل يوميًا بما يفوق الطاقة السعودية، ولكن هذا لن يتحقق قبل عشر سنوات فهل ينوي الأمريكيون استمرار احتلال العراق طيلة هذه المدة؟

ويتوقع الدكتور حسين عبد الله خبير البترول العالمي في كتابه الجديد: البترول العربي دراسة اقتصادية وسياسية، أن العراق سيكون واحدًا من ست دول من أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) التي سيكون في مقدورها مجتمعة زيادة طاقتها الإنتاجية نحو ٢٤ مليون برميل يوميًا في سنة ٢٠٠٠ إلى ٤٨ مليون برميل يوميًا في سنة ٢٠٢٠.

ويبدو أن المخطط الذي أشار إليه هيرد قد بدأ يدخل حيز التنفيذ، فإن قرار مجلس الأمن قد أوكل إلى سلطة الاحتلال إدارة العراق وتعميرها ومنح الأمم المتحدة دورًا هامشيًا أما إدارة منابع البترول واستغلالها، فقد جعلها القرار في يد سلطة الاحتلال وحدها وإذا كانت سلطة الاحتلال ملزمة بإتباع القواعد القانونية

في إدارتها لأرض العراق المحتلة ولمصادر الثروة فيها ونظرًا لأهمية بترول العراق في الحرب الأخيرة وفي مستقبل الطاقة العالمية ، فإنني أود بيان سلطة جيش الاحتلال بالنسبة لحقوق الملكية في العراق وبالذات ما يخص المصادر البترولية.

وبكل اختصار فإن القواعد الدولية التي تحكم الموضوع محددة في اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧ بشأن قواعد الحرب على الأرض واللائحة الملحقة بها (لائحة لاهاي) واتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين في حالة الحرب (اتفاقية جنيف).

والمشكلة تبدو في حالة العقارات المملوكة للدولة ، فإن المادة ٥٥ من لائحة لاهاي تمنح جيش الاحتلال حق انتفاع على عقارات الدولة المهزومة من أبنية وأراضي البناء الزراعية والغابات ، ولكن سلطات جيش الاحتلال مقيدة بواجب المحافظة على أصولها ومنع استنزافها، أو تدميرها وهذا ما تقضي به أيضًا قواعد حق الانتفاع المعترف بها دوليًا وما تنص عليه مختلف الأنظمة القانونية في العالم وبالذات في قانون العموم المطبق في أمريكا وإنجلترا ، ولهذا فإن القاعدة الأساسية في هذا الصدد أن ما يمكن تجديده يجوز استهلاكه مثل الحاصلات الزراعية والمستقر عليه فقهًا وقضاءً أن الحاصلات الزراعية يمكن تجديدها بإعادة زراعتها ثانية دون المساس بتربة الأرض التي تزرع فيها ، أو تجريفها كما لا يجوز تغيير وظيفة الأرض الزراعية بتحويلها إلى أرض بناء أو ما شابه ذلك ، ولكن إذا كان استعمال الأرض أو استغلالها لا ينقص من أصولها ويستهلك مقوماتها ويأكل من تربتها ، فإنه يحرم استعمالها أو الاستيلاء على إنتاجها وينطبق هذا تمامًا على مصادر الثروة المعدنية ومنها البترول إذ متى استخرج البترول من الأرض ، فإنه لا يمكن تعويضه أو تجديده وذلك نظرًا لطبيعة الصخور التي يكمن البترول في مسامها وبالتالي يكون

استخراج البترول من باطن الأرض سببًا لنقص الرصيد المخزون منه وأيضًا للانتقاص من التربة ذاتها ولهذا ، فإن كثيرًا من المحاكم الدولية وفقهاء القانون الدولي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية قد اعتبروا أن قيام جيش الاحتلال باستغلال آبار البترول في الأرض المحتلة فيه مخالفة خطيرة لقواعد لائحة لاهاي هذا فضلًا على أن العرف الدولي وقرارات الأمم المتحدة قد استقرت على أن الثروات الطبيعية في الدول هي ملك للشعوب التي لها الحق المطلق في السيادة عليها واستغلالها على الوجه الذي يتفق ومصلحتها الاقتصادية.

ولما كانت القواعد الدولية تحاول الحد من سلطة جيش الاحتلال في الأرض المحتلة، إلا أن واقع الأمر أنه كثيرًا ما خرقت هذه القواعد سواء من قائد جيش الاحتلال ، أو بناء على سياسة مرسومة من دولته مثلما كان الحال بالنسبة لقيام إسرائيل باستنزاف البترول المصري في سيناء أثناء احتلالها لها بعد ١٩٦٧ وهو ما يحق معه للحكومة المصرية مطالبة إسرائيل بتعويضها عنه ، ومثلما يتضح من مجريات الأمور بالنسبة للاحتلال الأمريكي للعراق.

حقيقة أن الولايات المتحدة وإنجلترا قد حاولنا إيهام العالم أن سلطة الاحتلال ستحترم القانون الدولي وستقوم بإدارة حقول البترول لصالح الشعب العراقي، ولهذا نص قرار مجلس الأمن على أن حصيلة بيع البترول المستخرج من الآبار العراقية توضع في صندوق خاص يديره البنك المركزي العراقي، ويكون له مجلس إدارة استشاري تشترك في عضويته الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وآخرون ويعين المجلس محاسبين مستقلين لمراجعة حسابات الصندوق، وأن أموال الصندوق تستغل في أعمال إعادة إعمار العراق (أي : إصلاح ما أفسده ودمره الجيشان الأمريكي والبريطاني) وأيضًا لسداد التعويضات المستحقة

للمضارين من غزو العراق للكويت في سنة ١٩٩٠ (وما هو مصير الديون المستحقة على العراق للدول والشركات الأجنبية)، ولكن كيف يمكن تحقيق هذا بدون منح عقود لشركات أجنبية لتنفيذه؟ وهذا ما فعلته سلطة الاحتلال التي بدأت بمنح شركات أمريكية مثل هاليبرتن وبيكتيدل عقودًا سخية متصلة باستغلال البترول العراقي، وإعادة الإعمار ومن المعروف أن نائب الرئيس الأمريكي تشيني كان رئيسًا لشركة هاليبرتن، وأن جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي السابق من قيادات شركة بيكتيل أي: أن هناك تضاربًا في المصالح وفي هذا مخالفة صريحة لقواعد الحرب. إذ في هذا تمييز للشركات التي تحمل جنسية سلطة الاحتلال حيث تمنع القواعد دولة جيش الاحتلال من الإفادة من ثروات الأرض المحتلة، كما تمنع جيش الاحتلال من استعمال مواد الأرض المحتلة إلا للضرورة القصوى وبسبب احتياجاته داخل الأرض المحتلة وبشرط أن يكون بطريقة شرعية ولا يحتج بأن البترول العراقي من أملاك الدولة العامة، فإن هذه هي الحالة في معظم الدول المنتجة للبترول في العالم ومنها إنجلترا، وكما سبق القول فإن الثروات الطبيعية في العالم ملك للشعوب ولا يجوز المساس بها هذا فضلًا على أن البترول مادة غير متجددة وتستهلك باستخراجها من باطن الأرض ولهذا لا يجوز لسلطة الاحتلال استغلالها، أو منح عقود لشركات أمريكية أو أجنبية لهذا الغرض.

فإنه طبقًا لأي نظام من أنظمة الإنتاج البترولي سواء عن طريق عقود الامتياز، أو المشاركة؛ أو اقتسام الأرباح، فإن الشركة المنتجة ستحصل على العقد ممن لا يملك منحة إذ أن صاحب الحق هو السلطة العراقية المختصة وستقوم الشركة المنتجة بالحصول على نسبة من البترول المستخرج لتغطية نفقات الإنتاج وتحصل أيضًا على حصة أخرى مكافأة لها على تحمل مخاطر البحث، أو نظير تنمية الحقول وذلك طبقًا للاتفاق مع سلطة الاحتلال وستقوم ببيع هذه الحصة في السوق

الأمريكية أو العالمية ومعنى هذا أن الاقتصاد الأمريكي سيثرى على حساب شعب العراق وبدون رضائه في الوقت الذي تقوم فيه سلطة الاحتلال باستنزاف آبار البترول العراقي لزيادة طاقتها الإنتاجية مما يمكن مقارنته بتدميرها نظرًا للانتقاص المستمر في الرصيد المخزون.

وإذا كانت أمريكا تدعي أنها قائدة العالم الحر ، فإن واجبها الأساسي أن تقوم بالمحافظة على مصادر الثروة في العراق وإعادتها إلى صاحب السيادة عليها وهو الشعب العراقي. إن مخالفة الولايات المتحدة لقواعد الحرب في العراق يحملها هي والموظفين التابعين لها مسئولية مدنية وجنائية بعيدة المدى.

وعندما يتحدث الكاتب البريطاني باتريك سيل عن التهديدات التي تواجه العرب بسبب النفط هو بذلك يعلن عن مدى شهية الغرب نحو ابتلاع النفط العربي بشتى الطرق حتى ، وإن وصلت إلى احتلال منابع النفط أو الدول نفسها كما حدث للعراق ، وحيث يقول:

بقى النفط خلال ثمانين عامًا، مصدر قوة للعالم العربي، يسيل له لعاب المستثمرين الغربيين الذين لم يتوقفوا عن محاولة السيطرة عليه، أينما وحيثما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا. لكن النفط العربي يواجه اليوم تهديدات ثلاثة: أولها، أن الاستقلال السياسي للعرب مهدد بما لا يمكن تسميته بأقل من الامبريالية الجديدة. وثانيها: محاولة منتجي النفط في روسيا، وبحر قزوين، وغرب أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، إسقاط التحكم العربي بإمدادات النفط، تنافسهم للحصول على حصة أكبر من سوق الاستيراد الأمريكي للنفط ثالثها: يلوح في الأفق حاليًا إمكان إيجاد مصدر لا ينضب للطاقة المتجددة المستخرجة من الأوكسجين الذي سيتسبب باحتضار النفط البطئ.

واعتبر باتريك هذه كلها تهديدات خطرة ومدمرة، تلحق الأذى والضرر بازدهار الشرق الأوسط، وطراز الحياة فيه، لكن جميع الدلائل تشير إلى أن العرب قد انتبهوا لهذه التهديدات الخطيرة، وأنهم يستعدون لمواجهتها.

وكان الأميركيون هم الذين اخترعوا صناعة النفط الحديثة، في منتصف القرن التاسع عشر، ولكن لم يظهر الطلب المتزايد على النفط إلا بعد بدء الحرب العالمية الأولى، وحين اكتشفت البلدان الصناعية الكبرى أنها بأمس الحاجة إليه، ما أدى إلى ارتفاع سعره في الأسواق العالمية: فقد تحولت البحرية البريطانية من استخدام الفحم إلى النفط، وحلت السيارة التي تم اختراعها محل الحصان، وازدهرت الصناعات البتروكيماوية، وتصاعد الطلب على النفط عام ١٩٢٠ حين بدأت الشركات النفطية الكبرى البريطانية والهولندية والفرنسية والأمريكية تتنافس فيما بينها للحصول على امتيازات التنقيب، وتقاسم المناطق الغنية بالنفط في هذه الفترة.

إن التهديد العسكري لمنابع النفط العربي هو الأكثر إلحاحًا، وقد ثبت أن الولايات المتحدة التي تتحرق لمهاجمة العراق، وللإطاحة بنظام صدام حسين، وللتحكم بموارد النفط، مصممة على الحصول على الجائزة الكبرى- النفط- التي يسعى الجميع إلى الاستحواذ عليها

ولكن واشنطن أرغمت على أن تهدئ من غلوائها، ولو إلى حين، إذ جوبهت بمقاومة حادة في مجلس الأمن، من قبل ثلاثة دول لها مقاعد دائمة: فرنسا وروسيا والصين، وليس أقل إحراجًا لواشنطن المعارضة المتصاعدة التي يلقاها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في محاولته اليائسة للحاق بالرئيس جورج بوش المصمم على المضي قدمًا في عدوانه المسلح على العراق، ومعروف أن الولايات المتحدة، من دون التأييد البريطاني الفعال، قد يصعب عليها أن تهاجم العراق، ثم أن الرأي العام

داخل الولايات المتحدة، بدأ يحس أن حرب بوش قد لا تكلل بالنصر المنتظر الذي يبشر به المحافظون، وقد نصحت صحيفة «نيويورك تايمز» هذا الأسبوع، إدارة بوش أن تواصل مساعيها السلمية قبل تقرير الحرب.

لكن إدارة بوش تواجه هذا كله بآذان صماء. أن الصقور المحافظين الجدد وأنصار إسرائيل الذين يسيطرون على الحكومة الأمريكية لا يزالون يحرضون على الحرب، ولا يخفون أن مطامحهم تتجاوز العراق، وأنهم يريدون أن يكرسوا الهيمنة الأمريكية الشاملة والكاملة على العالم. ويرون في السيطرة الكاملة على مصادر الطاقة النفطية في الخليج العربي أهم مظهر من مظاهر الهيمنة. وإذا نجحت الولايات المتحدة في إقامة حكومة عميلة في بغداد ، فإن شركات أمريكية كبرى مثل شركة «إيكسون موبيل» و«شفرون تكساسو» ستحصلان على حصة الأسد من النفط العراقي، بالإضافة إلى أن الشركات الأمريكية تأمل بأن تحصل على عقود مجزية لإعادة إعمار العراق بعد الحرب وتقدر هذه العقود بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ بليون دولار. وكانت الولايات المتحدة هي القوة المسيطرة على العراق سابقًا، ومن المؤكد أن نفوذها السياسي والاقتصادي سيتضاعف بعد الهيمنة على الكويت، وقطر والإمارات العربية المتحدة، وسيمتد على الأرجح إلى المقاطعات الشرقية من المملكة العربية السعودية.

يحلم الصقور برفع أسعار برميل النفط ١٠ دولارات بهدف إعطاء «دفعة» إلى الاقتصاد الأميركي، وأشد ما يخشاه الصقور أن يعطي مفتشو الأمم المتحدة براءة ذمة للعراق، أو أن تسقط العقوبات عنه ، أو أن ينجح صدام حسين في الخروج من المأزق، أو أن تنجح الشركات الفرنسية مثل شركات «توتال ألف» ، أو الشركات الروسية مثل شركة «لوك أويل» في الفوز بالنفط العراقي واستبعاد الأمريكيين عنه.

وكانت شركة توتال تفاوض العراق للفوز بحقول «مجنون» الضخمة، بالقرب من الحدود الإيرانية، وعلى بعد ٣٠ كيلومترًا شمال البصرة، والمعتقد أنها تنتج ما بين ١٠ إلى ٣٠ مليون برميل، ولكن م يوقع على أي عقد حتى الآن، في انتظار رفع عقوبات الأمم المتحدة. وتشير التقرير إلى أن روسيا عقدت اتفاقية بـ٤٠٠ بليون دولار مع العراق، وهذا الاتفاق يعطي الشركات الروسية حق التنقيب في صحراء العراق الغربية، وهناك ما يربو حاليًا على ٤٠٠ عراقي يتدربون في المؤسسات والمعاهد النفطية الروسية، ولكن لا يبدو أن هذه الترتيبات والاتفاقات ستكون سارية المفعول إذا ما تمكن الأمريكان من إقامة نظام عميل ، ومطاوع لأميركا بدل نظام صدام حسين.

البحث عن الأمن النفطي:

منذ أن أصبحت الولايات المتحدة مستوردة للنفط في عام ١٩٤٧ سيطر عليها هاجس «الحاجة إلى الأمن النفطي» ومفتاح هذا الأمن هو تأمين شبكة عريضة من الموردين في مناطق مختلفة من العالم. وتشكل المملكة العربية السعودية أهم مورد للنفط إلى السوق الأمريكية، ولكن حتى عشية هجوم ١١ أيلول (سبتمبر) الذي تسبب في تدهور العلاقات مع السعودية، فإن الولايات المتحدة كانت تفتش عن تنويع مصادر الحصول على الطاقة وتخفيض اعتمادها على النفط السعودي.

واجتمع هذا الأسبوع ممثلو مئة شركة أميركية وروسية في هيوستن في تكساس لمناقشة التوصل إلى شراكة أمريكية- روسية في مجال الطاقة، ويريد الأميركيون أن يصلوا إلى النفط في سيبيريا ويبدو أنهم على استعداد لتأمين الاستثمار الضخم الذي يحتاج إليه الروس.

إن الولايات المتحدة تهتم بالغ الاهتمام أيضًا بأفريقيا الغربية التي أصبحت

منتجة مهمة للنفط بعد الإعلان عن الاكتشافات الجديدة، ولم يكن من قبيل الصدفة أن كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة قام بزيارتين إلى الرئيس عمر بونغو رئيس الغابون ، وإلى الرئيس إدوارد سانغوس رئيس أنغولا، وهما بلدان منتجان حديثًا للنفط ومعظم حقول النفط في أفريقيا الغربية هي على مقربة من الشواطئ أو إنها في أعماق المحيط الأطلسي، مما يجعل نقلها إلى الولايات المتحدة أسهل وأرخص من نفط الخليج أو بحر قزوين.

وتشير مصادر نفطية إلى أن إستراتيجية الولايات المتحدة على المدى البعيد هي إضعاف تحكم منظمة «أوبك» في سوق النفط عن طريق إقناع بعض الدول بالخروج منها، وهذا ما فعلته الغابون، إذ خرجت من «أوبك» عام ١٩٩٥، ويقال أن نيجيريا تفكر هي الأخرى في الخروج، ويتوقع الخبراء أن تبلغ صادرات النفط من الدول غير خليجية ربع المطلوب في الأسواق، وأن هذا النفط الجديد الذي سيدخل في الاستهلاك العالمي في السنوات الخمس القادمة سيأتي من دول أفريقيا الصحراوية.

عصر الهيدروجين:

على أن التهديد الأكثر خطورة وجدية على النفط مصدره السعي الحثيث الذي تقوم به المؤسسات الصناعية الكبرى، للحصول على مصدر آخر للطاقة مثل الهيدروجين الذي قد يكون بديلًا عن «الهيدروكاربونات». ولم يعد سرًا أن الشركات الصناعية الأوروبية، والمعاهد العلمية المتخصصة تنفق أموالًا طائلة على هذه الأبحاث «الخاصة»، وقرر الاتحاد الأوروبي أن يكون من أهدافه المرحلية الملحة توفير ٢٢ في المئة من الطاقة اللازمة لتوليد الكهرباء عام ٢٠١٠ و١٢ في المئة من الاحتياجات الأخرى من مصادر غير نفطية.

وأنتجت «جنرال موتورز» سيارة تعمل على الهيدروجين، يؤكد جيريمي ريفكين رئيس مؤسسة الاتجاهات الاقتصادية، ومقرها واشنطن، أنها ستكون بداية النهاية للمحركات التي تعتمد على المحروقات» وستكون- كما يعول- «ممرًا انتقاليًا» من حضارة تعتمد على النفط إلى حضارة الهيدروجين، ويضيف «العالم يدخل الآن عصر المحروقات المتحجرة الذي بدأ منذ أكثر من ٣٠٠ سنة مع استثمار مناجم الفحم الحجري وآلات النجار ...».

كيف ستكون صورة العالم العربي بعد أربعين، أو خمسين عامًا من الآن، بعد أن ينزل النفط عن عرشه؟

التنمية وتداعيات الاحتلال والثروة النفطية:

لا يمكن عزل ممارسات التنمية في العراق، طبيعتها، إنجازاتها، إخفاقاتها عن أبعاد الصراع التاريخية، الإقليمية، الدولية، الاجتماعية، الأيديولوجية، وفوق ذلك كله البترول، حيث حكمت هذه القوى مسيرة التنمية في البلاد، فالتنمية باعتبارها تخصيص الموارد من قبل الدول للأغراض الاستثمارية، كانت ومازالت متغيرًا تابعًا يتم تحديده عبر تفاعل القوى المذكورة.

يتصف الاقتصاد العراقي بالقطبية الأحادية، متمثلة في الأهمية الضخمة للقطاع النفطي باعتباره محور تمويل ماكينته الاقتصادية من زراعة وصناعة وهياكل أساسية وخدمات عامة، فالعوائد النفطية وفرت تاريخيًا نسبة قد تصل إلى ٩٩ في المئة من العملات الأجنبية. كما أن المساهمة المباشرة لهذا القطاع لم تقل عن ثلث الناتج المحلي الإجمالي. وتتضاعف هذه النسبة عند حساب الآثار غير المباشرة للنفط في الاقتصاد العراقي. وهذا الاعتماد الكبير على النطاع لنفطي وارتباطه بالأسواق الخارجية، يعني أن الاقتصاد العراقي: هو اقتصاد مفتوح ومعتمد على الخارج، فاقد أبسط

مقومات الاعتماد على النفس، أو الاستمرارية الذاتية. وهذا هو محور ضعفه.

ومع أن الحكومات الملكية والجمهورية أنفقت ما لا يقل عن ٦٠ بليون دولار في مجال الاستثمارات العامة، لكن سياستها التنموية فشلت في إعادة بناء وتنويع هيكل الاقتصاد العراقي وتقليص فجوته البنيوية لصالح إسراع نسبي لتنمية القطاعات التقليدية مقارنة بالقطاع النفطي المتطور. ولقد تدهورت الأهمية النسبية لمساهمي القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من ٦ , ٢٤ في المئة عام ١٩٥٣ إلى ٩ , ٨ في المئة عام ١٩٩٠، بينما بقيت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية دون ١٠ في المئة من هذا الناتج، كما استمرت مساهمة القطاعات الخدمية ضئيلة نسبيًا، بخاصة السياحة، رغم أن العراق- بلد نشوء أولى الحضارات البشرية- يضم نحو نصف مليون موقع أثري.

لقد شكلت قضية الأمن الغذائي أحد الأوجه الأكثر خطورة في هذا «التطور»، إذ انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي لكل من القمح والحبوب من ١٠١ في المئة و١٠٦ في المئة لمتوسط الفترة ١٩٥٠-١٩٥٧ إلى ٢٦ في المئة و٣٧ في المئة لمتوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠. وهذه المؤشرات تكشف عن دلالات خطيرة تتمثل في أن الفرد العراقي أصبح في حدود ثلاثة أرباع خبزه اليومي معتمدًا على الأسواق الخارجية.

ماذا تعني هذه الأرقام للاقتصاد العراقي؟ إنها تفسر ببساطة: عجز الماكينة الاقتصادية العراقية عن توفير الحد الأدنى من المتطلبات الحياتية- السلعية والخدمية- للسكان في غياب القطاع النفطي والتعامل الخارجي. افتقاد الحد الأدنى الآمن من الاكتفاء الذاتي. استمرار خلل جهود التنمية أيًا كانت السياسات التنموية وبغض النظر عن ادعاءاتها. التوسع في الظاهرة الاستهلاكية المعتمدة على الخارج في ظروف تجاوزها قدرة الاقتصاد الوطني. وهذه الحقائق جسدت في مفهومها «تطور

تخلف الاقتصاد العراقي» أكثر من ادعاءات تحقيق تنمية بنيوية شاملة.

فشل الاقتصاد العراقي في أدائه بعد الطفرة النفطية الأولى (١٩٥١-١٩٥٢) لأسباب تراوحت بين طبيعة السياسة الاقتصادية في العهد الملكي، وتأثيرات السلطة البريطانية. واستمر فشل الاقتصاد العراقي في أدائه خلال العهود الجمهورية الأولى لأسباب تقدمها غياب الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي.

كذلك فشل الاقتصاد العراقي في أدائه بعد الطفرة النفطية الثانية (١٩٧٣-١٩٧٤)، بالرغم من أن نظام البعث أفلح في خلق استقرار نسبي خلال هذه الفترة، لأسباب تقدمتها الهرولة السريعة نحو تحقيق إنفاقات ضخمة وفق نظرة قصيرة تقوم على حرق المراحل في ظروف محدودية الطاقة الاستيعابية (Capacity) للاقتصاد العراقي ما تسبب في حالات تبذيرية واسعة، مع ما رافق هذه المرحلة من صرخات «التنمية الانفجارية» وأساليب المشروعات الجاهزة «تسليم المفتاح» وسياسات الانفتاح الاستهلاكي التبذيري، وتضخم الإنفاق العسكري، والعمولات ومشكلات العمالة.

برزت قيود محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي في ضوء نقص تكامل موارده والمهارات المطلوبة، بالإضافة إلى نقص هياكله الأساسية والإجراءات البيروقراطية، وبخاصة في القطاع العام المسيطر، علاوة على سياسة العسكرة، وتصاعد نفقات الجيش خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ وبشكل سريع من ١,٣ بليون دولار إلى ٢٠ بليون دولار ولترتفع من ٢٢,٥ في المئة إلى ٣٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ولم تقف معضلة الاقتصاد العراقي عند فشل جهود التنمية في السير على طريق أهدافها، وبخاصة ما تعلق بمشكلته البنيوية، بل تفاقمت مع اندلاع الحروب والمقاطعة.

فعلى الرغم من احتياطيه الكبير نسبيًا من العملة الأجنبية، والتطوير السريع نسبيًا لهياكله الأساسية وبخاصة في مجالات الإنشاءات والنقل، إلا أن الاقتصاد العراقي لم يكن مرنًا وقويًا، لأن التراكم السريع لاحتياطيه من النقد الأجنبي لم يتحقق بفعل نشاط إنتاجي بل من مصدر واحد ريعي هو النفط. من جهة أخرى، فرغم إنشاء صناعة عسكرية كبيرة نسبيًا إلا أن البلاد استمرت إحدى أكثر الدول المستوردة للسلاح في العالم. كما بلغت نفقاتها العسكرية ١٩٨ بليون دولار خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ وهو ما يتجاوز مجمل عوائده النفطية (١٩٦ ب.د) منذ بدء إنتاج النفط وحصول البلاد على عوائدها النفطية (عام ١٩٣١) ولغاية عام ١٩٩٠.

وفوق ذلك لم تكن للصناعة العسكرية روابط تداخلية محورية مع بقية القطاعات عدا توليد طلب العمل على حساب القطاعات المدنية وبخاصة الزراعة باختصار، لم يكن العراق في هذا الوقت بالذات- حيث بلغ ذروته في الادعاءات الرسمية لقوته الاقتصادية والعسكرية- إلا في أكثر درجات ضعفه بالعلاقة مع تعاظم اعتماده على الخارج.

إن البلاد التي تواجه مثل هذه الظروف وبتلك المواصفات لا تستطيع دخول الحرب، ففي عام ١٩٨٠ كان الاقتصاد العراقي أكثر من أي وقت مضى رخوًا وحساسًا تجاه أي صدمة خارجية، فالعراق عانى دومًا من غياب قدرته على إيجاد بدائل داخلية لتقليل دور النفط أو تعويض خسارته في حالة تدهور الأسعار. ومع ذلك فإن حربًا ضروسًا اندلعت بينه وبين إيران، وواجه القطاع النفطي منذ السنة الأولى للحرب أكثر الأضرار، وخسر هذا القطاع قدرته على تمويل الحرب. وفي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ انخفضت عوائد النفط من ٢٦ بليون دولار إلى ١٠ بليون دولار، في حين قفزت الواردات العسكرية من ٨,٧ إلى ٢١ بليون دولار.

أفرزت هذه الظروف ظهور العجز في الحساب الجاري العراقي بعد سنتين من الحرب. ثم إن استمرار الحكومة في زيادة الواردات المدنية في ظل شعارها الذي عبر عن الجهل الاقتصادي (سياسة البندقية والزبدة) زادت من حالة العجز. وبدلًا من إصلاح الوضع الاقتصادي، بعد تلك الحرب المهلكة، وتخفيف النفقات العسكرية والتشديد على المجالات الإنتاجية السريعة العوائد لامتصاص البطالة وتقليل التضخم، أقحمت البلاد في حرب جديدة: حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١، مؤدية إلى تدمير هياكلها الأساسية- الاقتصدية والاجتماعية مع مواجهة مقاطعة دولية شاملة.

وهكذا لم تقف معضلة الاقتصاد العراقي عند فشل جهود التنمية في تنويع الهيكل الإنتاجي، وتعزيز الأمن الغذائي، وبلوغ استقرار نسبي متصاعد في دخول ومستويات معيشة الناس، بل تعدت ذلك إلى التدهور الاقتصادي مع الدخول في حرب الثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨)، وبلغت حدود الانهيار في أعقاب حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١)، وأخيرًا أنهار الاقتصاد العراقي في ظل الاحتلال مع انهيار الدولة العراقية.

لما كان الهدف العام للتنمية هو رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة للسكان، فإن سياسة التنمية تدعو إلى تواجد نظام سياسي يستوعب الأطياف الاجتماعية كافة، ويستند إلى قواعد اجتماعية إنتاجية واسعة، وقادرة على تنظيم النشاط الاقتصادي وتنمية الموارد الوطنية بكفاءة وبطرق مؤسسية مناسبة، وفي إطار اجتماعي تتوازن فيه المصالح المختلفة، وتتوزع الدخول والثروات على نحو يتسم بالعدل.

ويعمل هذا النظام على توفير فرص متكافئة ومشاركة أوسع الطبقات والفئات

الاجتماعية لدعم جهود التنمية، الحكومية والخاصة، في ظل ضمانات اجتماعية أساسية في مجال الخدمات الصحية والتعليم وتقديم الإعانات في حالة البطالة والشيخوخة، والتي تساهم بدورها في تعزيز المسار السياسي للتحول الديمقراطي، كما أن مقياس نجاح النظام السياسي هو قدرته على تحقيق نتائج إيجابية تتمثل في زيادة النمو الاقتصادي والإسراع في التنمية الاجتماعية بما يرفع مستويات المعيشة بمعايير زيادة الدخول الفردية، والتشغيل وتوسيع الخدمات الأساسية وتوفير الضمانات للحياة الإنسانية الكريمة.

وبهذا المعنى، فإن الأزمة في الاقتصاد السياسي للتنمية هي الحالة التي تعجز فيها الأنظمة الحاكمة عن توفير الشروط الضرورية لزيادة النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية باتجاه تقليص فجوة التخلف مع البلدان المتقدمة، أي: أن الأزمة تنشأ عند فقدان الشرط السياسي المتمثل بوجود الانسجام بين سياسات السلطة السياسية والمصالح التي تمثلها من جهة، وبين أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة من جهة ثانية. وعلى الصعيد العملي، فإن الخلاص من الأزمة بموجب هذا التعريف، يعني توسيع نطاق مشاركة المواطنين عبر منظمات المجتمع المدني في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية والإنمائية العامة. أما الشرط الاقتصادي الموضوعي لنجاح النظام السياسي في التغلب على الأزمة فهو قدرته على إدارة وتنمية الموارد الاقتصادية والبشرية الوطنية بما يجعل الفعاليات الاقتصادية المحلية قادرة على خلق فوائض اقتصادية ومالية متزايدة من خلال المنافسة، والبقاء في السوق المحلية، والدولية التي يمكن إعادة توظيفها في استثمارات جديدة.

وهذا يتطلب أساسًا تعبئة المدخرات الوطنية، وتوجيهها للاستثمار الإنتاجي من أجل تحقيق نمو مستمر في الناتج القومي بمعدلات تتجاوز معدلات زيادة

السكان. إن التباين بنمو المؤشرين لصالح الأول ينعكس على تحسين المستوى المعاشي للسكان. ولإنجاز هذه المهمة يستلزم توجيه الإنفاق الاستثماري بطريقة تؤمن تحقيق أعلى معدلات نمو ممكنة للناتج من ناحية، والسعي الجاد لتحاشي الهدر والضياع لهذه الموارد من ناحية أخرى.

بدأت الأزمة الاقتصادية غير ظهرة خلال عقد السبعينيات بسبب الانتعاش الاقتصادي ووفرة الإيرادات النفطية آنذاك، وأصبحت مكشوفة مع الانجراف في حرب الثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨)، وانفجرت عام ١٩٩٠ مؤدية إلى تردي مستويات المعيشة ونوعية الحياة في البلاد، فالدخل الفردي انخفض مئات المرات، وتدهورت قيمة الدينار العراقي بأكثر من ٦٠٠٠٠ في المئة، وبلغت كلفة المعيشة الضرورية لعائلة متكونة من أربعة أفراد بحدود ٥٠ دولارًا، بينما يتقاضى الموظف الحكومي من خريجي الجامعة، وله أكثر من عشر سنوات في الخدمة الوظيفية ما لا يزيد على ثلاثة دولارات فقط.

وفي مقابل هذه المشكلات الكبرة، ومع الخراب الواسع الذي أصاب البنية التحتية ومرافق الخدمات الاجتماعية العامة، وتزايد الاختلال الاقتصادي الهيكلي، والإفلاس المالي، وانحطاط المؤسسات، والإدارات الاقتصادية والمالية الحكومية على مختلف المستويات، فإن العراق لا يزال غنيًا بكثير من الموارد والإمكانات البشرية ويمتلك من الإرادة السياسية الوطنية المستقلة التي يمكن توحيدها وتعبئتها في إعادة تعميره، والمضي من جديد في إدارة البلاد، وتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة.

تتجسد الأزمة الاقتصادية العراقية في عدد من الظواهر التي لازمت عملية التنمية الاجتماعية بمفهومها الشامل منذ نشاء الدولة العراقية الحديثة، وأهمها:

عيوب اقترنت بالبنية المؤسسية السياسية في ظروف الاحتكار السياسي التي أثرت بشدة في الاستقرار الاجتماعي وعملية التنمية، وأعاقت عملية التحول الديمقراطي بما خلقتها من الصراعات العنيفة بين مختلف القوى السياسية، واستمرار الفجوة بين أهداف وإنجازات التنمية، تصفية الفترة السابقة مع كل عهد سياسي جديد، بما ولدته هذه الظاهرة من خسائر بشرية ومادية في كل مرحلة جديدة عبرت عن تراجع المسيرة الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية في البلاد. بقاء قطاع النفط خارج سيطرة الدولة في سياق التقلبات في إنتاجه وأسعاره في السوق الدولية، وتأثيرات هذه الظاهرة في عدم استقرار الداخل الفردي ومستويات معيشة المواطن، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية في مدخرات الدولة واستثماراتها ومسيرة التنمية.

وبالرغم من نجاح التأميم وزيادة أسعار البترول والتشديد على تطوير القطاع النفطي كدعامة أساسية للتنمية السريعة في العراق، فإن الإيرادات النفطية ومعها مشروعات التنمية ومعيشة المواطن بقيت غير مستقرة. ذلك أن مجرد تحويل الملكية النفطية للسلطات الوطنية لا يعني بذاته تحرر البلاد من حالة عدم التأكد من قوى التغير المستمرة في العرض والطلب على نطاق الاقتصاد العالمي بأسره. وهذه الظاهرة تجلت بالاعتماد الكبير للدولة على أداء قطاع منفرد، يقع خارج سيطرتها. من هنا كان على الدولة تقليص هذه الفجوة باتجاه إسراع خطوات تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الإيرادات، أي: تنويع وتطوير هيكل الإنتاج الوطني في بقية القطاعات على نحو أسرع من القطاع النفطي، بما يعنيه من تسريع عملية التنمية. وهذه المهمة حتى على افتراض نجاح عملية التنمية، تتطلب مراحل زمنية بعيدة الأمد في ظل الاستقرار السياسي.

تتجه الأهداف الإستراتيجية للقوى الخارجية الكبرى، وأهمها الولايات المتحدة

الأمريكية، والدول الأوروبية الغربية الكبرى نحو السعي إلى إيجاد مراكز نفوذ لها في العراق، وفي منطقة «الشرق الأوسط، وترتكز على هدفين رئيسيين: الأول تأمين الحصول على مصادر طاقة من النفط والغاز من العراق، ومن بلدان منطقة الخليج بما فيها إيران، حيث أن الإيرادات النفطية المالية الوفيرة تجعل من البلدان المنتجة للنفط أسواقًا مضمونة لتصريف منتجاتها والهدف الثاني سياسي جغرافي: يتمثل في سعي تلك الدول إلى استمرار فرض هيمنتها على سياسات دول المنطقة للحيلولة دون تطور أي منها بدرجة تجعلها تسيطر وحدها على مصادر إنتاج النفط الخام وتقرير السياسة الخارجية للمنطقة إزاء الدول الكبرى المستهلكة للنفط. وينطوي هذا الهدف أيضًا على ضرورة الحفاظ على أمن الدولة الإسرائيلية التي كانت منذ تأسيسها عام ١٩٤٨ تقوم هي الأخرى بدور استراتيجي لحماية مصالح الدول الغربية الكبرى في المنطقة. وترتبط هذه الأهداف السياسية الإقليمية بالإستراتيجية السياسية للدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، لفرض هيمنتها العالمية من خلال منع العراق ودول المنطقة، باستثناء حليفتها الإستراتيجية إسرائيل، من إنتاج أسلحة الدمار الشامل.

من هنا كان على السلطة الحاكمة في العراق الاقتناع بأهمية وأسبقية التغيير السياسي والاقتصادي الجذري لإتاحة الفرصة للقوى الوطنية للبدء في شروط التنمية والديمقراطية وتقليص الأضرار المتأتية من نتائج الصراع الدولي والإقليمي القائم. وعند بدء المشروع الوطني لتغيير بعد تصفية الاحتلال، فإن على السلطة العراقية المنتخبة الجديدة أن تمتلك الشروط السياسية ومتطلبات تنفيذ البرنامج الاقتصادي والإنمائي، وأن تتفهم قواعد اللعبة الخطيرة وتأثيراتها على مستقبل البلاد. بما في ذلك القدرة على استغلال التناقضات الفرعية سواء بين القوى الغربية

أو بينها وبين القوى الكبرى الأخرى، وكذلك التناقضات الإقليمية. ذلك أن ميزان القوى الراهن كفيل بأن يبقي دور العامل السياسي الخارجي مؤثرًا في العراق لفترة طويلة.

تداعيات الاحتلال على الاقتصاد العراقي:

تعتبر السياسات الاقتصادية للاحتلال عن مشروع اقتصادي جذري ينطلق من مصالح إستراتيجية ومن الأيديولوجية اليمينية للمحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية التي تعمل باتجاه الهيمنة على السياسة الاقتصادية الدولية، رغم ما تواجهها من معارضة متزايدة من الأوساط الشعبية على النطاق العالمي.

وفي إطار هذا المشروع جرى تحديد طاقمه (المستشارين) ممن يحملون الأيديولوجية الاقتصادية والاجتماعية للمحتل، وتم اختيارهم بحكم ارتباط الإدارات الأمريكية بالمؤسسات الرأسمالية الكبرى، ما سيضع مستقبل الاقتصاد العراقي، ليس عرضة للهيمنة الرأسمالية بشكل عام فحسب، بل لصراعات النفوذ والتنافس السياسي أيضًا، أو حتى لهيمنة شركات محددة بعينها، كما حصل في أعقاب الاحتلال البريطاني للعراق في القرن الماضي. وهؤلاء المستشارون حاليًا في موقع سلطة «مطلقة» خالية من أي ضوابط مؤسسية عراقية، أو محددات اجتماعية، أو التزامات معينة تجاه الشعب العراقي، في حين يمارسون سلطتهم تجاه العراقيين بحرية وفي غياب المحاسبة.

وفي هذه البيئة الجديدة، تحول الحديث عن التنمية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية لدى سلطة الاحتلال إلى الحديث عن إعادة البناء، وإعادة الإعمار بمفهومه الهندسي، أي: خاليًا من مضامينه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن دون تقييم فعال لمتطلبات المرحلة أو الترابط بين المشروعات وتأثيراتها في ما بينها

وبالعلاقة مع الاقتصاد الكلي.

بل إن ما تطرحه السياسة الاقتصادية الجديدة لمستقبل العراق هو ربط سياسة إعادة إعمار البلاد بسياسات الانفتاح، وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي، وإلغاء أو تقزيم دور القطاع العام، والتخلي عن سياسة دعم السلع الاستهلاكية الأساسية، وإطلاق الأسعار وأسعار الفائدة، وتخفيض الضرائب على الشركات والضرائب الجمركية على الواردات، وإلغاء التميز الذي كان قائمًا لصالح الشركات الوطنية في عقود ومناقصات الدولة، وفتح باب الملكية الأجنبية على مصراعيه في غياب سياسة انتقائية لاختيار ما هو مفيد وتوظيفه في أهداف مرغوبة، وفتح القطاع المصرفي للرأسمال الأجنبي من دون إمكانية تقييد رؤوس الأموال عند الحاجة، وإدخال القطاع الخاص والمعايير التجارية ورأس المال الأجنبي إلى قطاعات الخدمات والمنافع العامة والقطاع الزراعي دون ضمانات، أو قيود أو رقابة كافية، وخصخصة النفط والسيطرة على الصناعة، وإهمال حقوق العمال ودور الدولة في التقاعد والضمان الاجتماعي، وأيضًا التخلي عن دورها في حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، بما يعنيه من السيطرة الشاملة على الاقتصاد العراقي. يضاف إلى ذلك توجيه الإيرادات النفطية- قدر الإمكان- نحو المجالات الاستهلاكية والتبذيرية على حساب الاستثمارات. وبذلك لن يحقق مشروع الاحتلال التنمية حتى وفق المفهوم الليبرالي، ناهيك ببناء اقتصاد عراقي قادر على المنافسة في الأسواق العالمية.

وفي ظل هذا الوضع، أخذ القطع الصناعي الخاص الذي يستخدم نحو عشر القوة العاملة المحلية، يترنح أمام السلع المستوردة، كما أن الضحية الكبرى من هذا الانفلات الجمركي هي مصانع القطاع العام التي كانت تستخدم أكثر من مائة ألف عامل، كما أعلنت سلطة الاحتلال عن نيتها توزيع جزء من إيرادات النفط العراقي

على المواطنين العراقيين في صورة نقدية وفق الطريقة المتبعة في ولايا ألاسكا الأمريكية.

تتجاوز مثل هذه الدعوات البون الشاسع بين اقتصاديات تلك الدول التي تقوم على قواعد إنتاجية متقدمة تحتاج إلى خلق مزيد من الطلب لاستمرار نموها، وبين حالة العراق الذي يحتاج إلى بناء قاعدته الاقتصادية أولًا ليكون بإمكانه الاستهلاك الواسع. إن منح الأولوية للاستهلاك في غياب قاعدة إنتاجية، وفق سياسة تأخذ في اعتبارها تبعية الإنتاج للاستهلاك، يعني بناء اقتصاد استهلاكي يعتمد على الخارج لتوفير متطلباته المحلية على حساب الاستثمار والتنمية. وتكون النتيجة الاستمرار في الاعتماد وحيد الجانب على استهلاك النفط في غياب تعويضه.

وبالعلاقة مع مدى تكالب الولايات المتحدة على النفط العراقي، كشف عضو الكونغرس الديمقراطي لولاية كاليفورنيا عن فضيحة منح مقاولة بمبلغ سبعة مليارات دولار لإعادة بناء تجهيزات للصناعة النفطية العراقية قبل أن تطأ القوات الأمريكية أرض العراق. منحت المقاولة لشركة هاللبرتون (Halliburton) الأمريكية التي دفعت ٣٦ مليون دولار مكافأة نهاية الخدمة إلى رئيسها ديك تشيني (نائب الرئيس الأمريكي)، وهي متورطة في أعمال نصب حسابية وتلاعب بالأسهم، والمقاولة منحت للشركة في شكل عطاء مغلق، ومن دون أن تخضع أعمالها لمراقبة الجهات العراقية.

وفي واقعة مماثلة أقل حجمًا ماليًا لكنها تعبر بدرجة أكبر عن السرقة والنهب بتضخيم تكاليف إعادة البناء، تضمنت: شركة هندسية عراقية تلقت طلبًا من سلطة الاحتلال في نهاية شهر أيار/ مايو ٢٠٣ تقديم عرض حول نفقات إعادة تأهيل جسر ديالي الذي أصيب بأضرار من جراء الحرب. والشركة الهندسية معروفة

بأعمال تصاميم وبناء الجسور في جميع أنحاء العراق. شكلت الشركة فريقًا لفحص الجسر وتقدير تكاليف إصلاحه. وبعد الفحص والدراسة توصل الفريق إلى تقدير تكلفة أولية لإصلاحه (لضآلة الأضرار التي أصابته) بنحو ٣٠٠ ألف دولار. أعلنت سلطة الاحتلال- بعد أسبوع واحد من الانتظار- عن منح المقاولة لشركة أمريكية لإعادة بناء الجسر بمبلغ خمسين مليون دولار! حدث هذا وفي العراق ١٣٠ ألف مهندس تخرج الآلاف منهم وتدربوا خارج العراق، كما عمل الكثيرون منهم مع شركات أجنبية في بناء مختلف الجسور وإنشاء شبكات المرور السريعة في العراق الأكثر تقدمًا في هذا المجال مقارنة بدول المنطقة، وقاموا وحدهم بإعادة بناء ما دمرته حرب الخليج.

وفي مجال استشراء الفساد الإداري، كشف خبير النفط الدولي الدكتور: وليد خدوري عن عروض قدمها سياسيون عراقيون لشركات نفطية تتضمن حصولهم على عمولات كبيرة مقابل تسهيل منح تلك الشركات حقوقًا استثمارية في قطاع النفط العراقي. وأن هؤلاء السياسيين ضالعون في الحصول على العمولات بعد أن قاموا بتأسيس شركات نفط في الخارج لتحقيق هذه الغاية.

لقد قدرت خسارة العراق من جراء الاحتلال الأمريكي بحدود أربعمائة وعشرين بليون دولار، عدا الخسائر البشرية، وتمثلت تلك الخسائر في تدمير المنشآت والمواقع العسكرية، والمطارات، والأسلحة، ومصانع التصنيع العسكري بأجهزتها ومخزونها، ومئات المصانع والمنشآت المدنية الأخرى وتدمير البني التحتية، في حين تم تفكيك وتهريب وبيع المرافق الأخرى إلى الخارج بأثمان بخسة صادرها أعوان الاحتلال. وقد استثمرت الإدارة الأمريكية انهيار مؤسسات الدولة العراقية فاستولت على الأموال العراقية المجمدة التي تجاوز رصيدها ١٧ بليون دولار

مضافًا إليها الرصيد المتراكم للعراق من برنامج النفط مقابل الغذاء والبالغ ١١ بليون دولار. واستولت قوات الاحتلال على الاحتياطيات النقدية للدولة العراقية المقدرة بما يزيد عن ٧ بليون دولار.

انطلقت دعوات بتحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص المحلي، أو الأجنبي (الخصخصة) تحت مبررات مختلفة تتراوح بين مخاطر تركز الموارد بيد الدولة على مسيرة الديمقراطية وتعزيز النزعة الدكتاتورية، وبين ضرورة بناء مناخ اقتصادي جذاب للاستثمارات الأجنبية. هذه الادعاءات تثير عددًا من الأسئلة: هل انبثقت أنظمة ديمقراطية بمجرد الموارد أم بإعادة تكييف البيئة الاجتماعية؟ وهل ان موارد العراق وصناعته النفطية غير جاذبة للاستثمارات الأجنبية؟ ألم تتزاحم الشركات الأجنبية على توقيع العقود العديدة مع النظام العراقي في ظل الحصار؟ وهل ان تحويل ملكية الدولة للقطاع الخاص المحلي و/ أو الأجنبي سيساهم في استقرار البلاد ومسيرة التنمية؟ وهل إن هذه الدعوات تأخذ في اعتبارها المبادئ الاقتصادي والحس الوطني العراقي؟

من وجهة النظر الاقتصادية الليبرالية، فإن الهدف الرئيسي من الخصخصة (Privatization) هو خلق شروط موائمة لسوق اقتصادي حر تعكس الأسعار بصورة حقيقية مدى ندرة الموارد المتاحة، لتقود المستثمرين والمنتجين والمستهلكين نحو اتخاذ قرارات رشيدة (Rational) تتسم بالكفاءة (Efficiency)، وإذا كانت فعاليات المشروعات العامة لا تتسم بالكفاءة في تشغيل الموارد عندئذ قد يكون مبررًا خصخصتها. وعلى أي حال، فإن تحديد الكفاءة الاقتصادية والحاجة إلى الخصخصة في ظل الاقتصاد الحر يمكن الحكم عليها عند توافر «شروط المنافسة الكاملة، وفي اقتصاد منتج ومتطور (وهو: غير قائم في العراق حاليًا) وما لم تعكس

الأسعار السائدة مدى ندرة الموارد المتاحة (وهي ليست كذلك في حالة العراق) فمن المستحيل، أو الصعوبة تحديد قيمة موجودات المشروعات العامة بغرض بيعها. من هنا لا يجوز اتخاذ قرار بالخصخصة على نحو منفصل عن الأسس الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي الشامل أو لمجرد دوافع سياسية، أو آلية لخلق أرصدة لتمويل المالية العامة (كما حدث في عهد النظام السابق خلال ثمانينات القرن الماضي)، أو إرضاءً لسياسات قوى دولية. ذلك ان خصخصة المشروعات العامة هي جزء من عملية تحرير السعر لتحسين كفاءة تخصيص الموارد في كافة المشروعات العامة والخاصة والمشتركة والتعاونية.. يضاف إلى ذلك أن خصخصة المشروع العام في اقتصاد تنتفي فيه شروط المنافسة الكاملة تتطلب استنفاد الصيغ الإصلاحية، تتقدمها إصلاح الإدارة الاقتصادية لهذه المشروعات. كما أن خصخصة أي مشروع عام، من الناحية العملية، لا يمكن المبادرة بها قبل تنفيذ بقية البرامج الإصلاحية لبناء السوق الحرة. الأكثر من ذلك أن تقييم مشروعات القطاع العام شرط أولي للخصخصة. علاوة على أن سيادة السوق غير الحرة لأسباب تتعلق بعدم نضوج الاقتصاد وضعف قدرته من جهة، ومسؤولية الدولة التدخل لغاية بلوغه مرحلة تحقيق متطلبات الأمن الاقتصادي الوطني من جهة أخرى، ترتبط بعناصر عميقة تجذرت في المجتمع العراقي وتتطلب مراعاتها عند رسم السياسات الاقتصادية، وأخيرًا، إذا بقيت الدولة تمارس دورًا فعالًا في التوجيه العام للاقتصاد الوطني في أكثر الأنظمة ليبرالية لتصل في تفصيلاتها إلى القيود والسياسات الجمركية، فهل من المنطق في شيء أن يطلب من العراق تخلي الدولة عن ملكية الثروة الوطنية وحصر مهامها في حراسة مصالح الشركات الأجنبية؟

هناك علاقة بين الخصخصة وبين البطالة، متمثلة في الاستغناء عن جزء من العاملين، ويرتبط بذلك تباين أهداف القطاع العام التي تقوم على دوافع سياسية

اقتصادية- اجتماعية مقارنة بهدف القطاع الخاص- تعظيم الربح. ويمكن القول بشكل عام أن الخصخصة تقود في الأمد القصير إلى زيادة البطالة، كما تزداد فعالية الخصخصة تجاه البطالة في المشروعات كثيفة العمل (LABOUR INTENSIVE) بينما تكون غير مؤثرة في المشروعات كثيفة رأس المال (CAPITAL INTENSIVE).

وبالعلاقة مع المعايير المقترحة للبدء باخصخصة من وجهة النظر الليبرالية وخلق الشروط الملائمة لتنفيذها تدريجيًا لصالح تحسين الكفاءة الاقتصادية، تتطلب الخصخصة، وبدرجة أكبر في حالة العراق، ربطها بمعيار امتصاص البطالة، أي: زيادة فرص العمل. وتبين الشواهد الكثيرة في أنحاء العالم والمستندات إلى دراسات وتقارير عديدة بأن الخصخصة تؤدي مباشرة إلى الاستغناء عن جزء من العاملين. وفي السطور التالية بعض الشواهد التي تشير إلى أن الظروف التي أعقبت الخصخصة قادت إلى الاستغناء عن النسب التالية من العاملين بحسب الدول الموضحة:

المشروعات الصناعية في الأرجنتين ٨١ في المئة و٧٥ في المئة في مختلف المشروعات خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ وعام ١٩٩٧. بنغلاديش ٢٢٠٠٠ عامل خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣. البرازيل ٩٠ في المئة- الخطوط الحديدية عام ١٩٩٦. غينيا ٤٨ في المئة- إدارة قطاع الماء. بوليفيا أكثر من ٦٠ في المئة بعد خصخصة شركات الطاقة الكهربائية و٤٣ في المئة فقدوا أعمالهم بين الأعوام ١٩٩٥-٢٠٠٠ بعد خصخصة قطاع الاتصالات و٢٠ في المئة في قطاع الخدمات المحلية.

إن النقطة المركزية بشأن الحملة الموجهة نحو الخصخصة مرتبطة باستنباطاتها القائلة أن المشروع المملوك من قبل القطاع الخاص، بالتعريف، هو أكثر كفاءة من مشروع المملوك نفسه من قبل القطاع العام. ويقصد بأكثر كفاءة، تحقيق إنتاج أكبر من كمية معطاة من المدخلات، أو تحقيق الإنتاج نفسه باستخدام كمية أقل من تلك

المدخلات نفسها لتحقيق الغرض ذاته. وعلى أي حال تفترض هذه الآراء أن الكفاءة هي متغير تابع للملكية سواء كان المالك هو الدولة، أو القطاع الخاص، في حين أن الكفاءة الاقتصادية مستقلة عن ملكية عوامل الإنتاج، وأن حدوث فضائح وأعمال فساد تؤكد بشكل كافٍ أن عدم كفاءة تخصيص الموارد يمكن أن تكون سائدة في القطاع الخاص.

وبشكل خاص تثير دعوات الخصخصة السريعة مخاوف من أن مقاصدها الحقيقية قد تخفي هدفها في تسهيل دخول الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العراقي لممارسة الهيمنة والاستغلال. ويرتبط بذلك أن نمط الاستثمار الأجنبي الذي وجد مجالًا للتشجيع من قبل الاحتلال هو بالضبط ذاك النمط الذي لا يحتاجه العراق في هذه المرحلة الفاصلة من تاريخه الاقتصادي، فالمطلوب هو الاستثمار الحقيقي الذي يضيف ويوسع من طاقته الإنتاجية للسلع والخدمات، وليس الاستثمار الوهمي الذي يقوم على شراء مشروع جاهز ويؤدي فقط إلى تبديل المالك المحلي بمالك أجنبي من دون أن يغير مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

كذلك يمكن مناقشة أن الخصخصة موضوع البحث قد تكون لها أثر تراجعي آخر، هو أن رأس المال الأجنبي في موقع يمكنه من تجاوز رأس المال المحلي في ملكية المشروعات الحكومية. وهذا بدوره، يحفز على هروب رأس المال العراقي إلى الخارج وخلق عقبة في وجه الاقتصاد العراقي.

بالإضافة إلى هذه المشكلات الاقتصادية هناك مشكلة مدى قانونية هذا النظام نفسه. ذلك أن قرار الخصخصة الصادر عن المحتل يواجهه القانون الدولي. مثل هذا الاستنتاج تم توضيحه من قبل المدعي العام البريطاني عندما أعلم رئيس وزراء بريطانيا أن القانون الدولي يفرض على القوة المحتلة احترام القوانين محل التطبيق في

البلد المحتل، وأن الإصلاحات الواسعة للهياكل الحكومية، والإدارية لن تكون قانونية، وأن فرض إصلاحات هيكلية رئيسية لا يسمح بها القانون الدولي. ومن الواضح جدًا أن قرار خصخصة المشروعات الحكومية والسماح للاستثمار الأجنبي بالدخول إلى العراق من دون قيود وشروط، أو تحفظات، وتخفيض حاد لمعدلات الضرائب والرسوم الجمركية لا تعني أي شيء، طالما أن هذه الإصلاحات الاقتصادية هي نمط من المحرمات في القانون الدولي. والأكثر من ذلك، فإن اتخاذ خطوة ضخمة كما في الخصخصة كان يجب أن ينتظر لغاية انبثاق حكومة دستورية منتخبة، وإنهاء الاحتلال، وإعطاء هذا الموضوع وقتًا كافيًا لتقييم الكلفة والمنفعة لمثل هذا المعيار بالعلاقة مع عدد من البدائل المتاحة.

وبالعلاقة مع المضامين الاجتماعية للخصخصة، فالمسألة الواضحة هي أنها تقدم عنصر عدم التأكد لكل هؤلاء المرتبطين بمشروعات القطاع العام من مديرين وعاملين ومجهزين ومستهلكين، إلخ. وعدم التأكد هذا هو آخر شيء يحتاجه الاقتصاد في ظروف أصبح فيها الاستقرار والأمن حالة نادرة. بكلمات أخرى أن البلد سيكون في وضع أسوأ مع انخفاض الإنتاج والاستخدام والذي يقود بدوره إلى مزيد من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية.

من هنا ضرورة عدم وجوب تنفيذ خصخصة مشروعات القطاع العام في هذه المرحلة الزمنية. وهذا لا يعني إلغاء فكرة الخصخصة في المستقبل. إن صانعي السياسة يمكن أن يأخذوا في الاعتبار مثل هذا الخيار عندما يكون الحكم بأنها لا تؤدي إلا إلى أقل درجة من الإرباك الاقتصادي. في الحقيقة إن البنك الدولي، كما أشار إليه صحيفة وول ستريت (WALL STREET JOURNAL)، حذرت من فعل سريع تجاه الـ ١٩٢ مشروعًا حكوميًا وقالت: بوجوب الحفاظ عليها ضمن القطاع

العام «للحفاظ على الاستخدام والاستقرار الاجتماعي» قبل تحضيرها لإمكانية الخصخصة خلال أربعة أو خمسة أعوام تالية. وباختصار، إن الاقتصاد العراقي ليس في موقع مناسب، وليس جاهزًا ليصبح اقتصادًا مفتوحًا للاستثمار الأجنبي والاستيرادات في هذا الوقت.

وبالمقابل، اتصف قرار وزير مالية العراق المحتل في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإعمار (دبي- أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣) بالسرعة والشمولية، متضمنًا: حق الأجانب الامتلاك إلى حدود ١٠٠ في المئة في جميع القطاعات العراقية من دون حدود، أو استثناء أو ضوابط، ووفق الشروط نفسها المطبقة على المستثمر العراقي (عدا الثروة النفطية والطبيعية الخاضعة لسلطة المحتل). ويكون بذلك قد خرج عن المبادئ الاقتصادية للإصلاح الاقتصادي، وبشكل أذهل حتى ممثلي تلك المؤسسات الدولية التي لم تعلن وصفاتها وشروطها لـ«مساعدة» الاقتصاد العراقي بعد.

المفارقة في هذا القرار أنه صدر تحت دعاوى الإصلاح الاقتصادي، في حين أن غرض الإصلاح الاقتصادي أصلًا هو تحسين، أوضاع المنشآت والشركات وتطوير العملية الإنتاجية الوطنية في سياق برنامج اقتصادي شامل متكامل، وفي سياق عملية تدريجية تتحقق وفق متطلبات الحاجات المحلية، وتخضع للدراسة والتخطيط، وتوازن بين موارد التمويل وبين القدرة الاستيعابية الاستثمارية للاقتصاد الوطني، وتنطلق من القرار العراقي الشرعي، بينما المطروح هو إعادة تكييف هيكل الاقتصاد العراقي بما يتوافق ومتطلبات المصلحة الاقتصادية الخارجية. يضاف إلى ذلك أن القرار المذكور تعدى في تطرفه، كشف الاقتصاد العراقي على الخارج، حتى مقارنة بأكثر الدول الرأسمالية تطورًا!

الثروة النفطية:

يمتلك العراق أكبر احتياطي من النفط الخام بعد السعودية وبواقع ١١ في المئة من الاحتياطي النفطي المؤكد وجوده في العالم. إن التطورات التي حصلت في مجال الاستكشافات النفطية داخل البلاد قد تجعل من العراق مالكًا لأكبر احتياطي نفطي في العالم، ففي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ أعلنت الجهات الرسمية العراقية أكثر من مرة زيادة الاحتياطي المستكشف من ١٠٠ ليصل إلى ١١٢ بليون برميل نتيجة اكتشاف حقول نفطية جديدة وبما يعادل ثلاثة أضعاف ما اكتشفته شركات النفط الأجنبية في العراق على مدى خمسين عامًا. إن فترة نفاذ النفط العراقي وفق معدلات إنتاجه قبل المقاطعة الدولية (٢,٥ برميل في اليوم) سوف تمتد إلى حدود ١٢٤ سنة، بينما يقدر بعض خبراء النفط أن العراق يمتلك مكامن نفطية بحدود ٣٠٠-٤٥٠ بليون برميل. وهذا يعني أن فترة نفاذ النفط العراقي على افتراض إنتاج ستة ملايين برميل يوميًا- وعلى أساس هذه التخمينات- تتراوح بين ١٣٩-٢٠٨ سنوات.

وهذه البيانات تؤيد مقولة «إن إنتاج آخر برميل نفط في العالم من المتوقع أن يكون مصدره العراق»، كما إنها تعني أن أي تحسن في عمليات تكنولوجية الإنتاج سيقود إلى زيادة معدلات الاستيراد الحالي. إن عامل الجذب الآخر لصالح النفط العراقي هو مواصفاته المتعددة من الثقيل إلى الخفيف وبدرجات متنوعة. وفوق ذلك مزية انخفاض تكلفة الإنتاج. أما المعنى الآخر لهذه التوقعات فهو أن الأولوية المحورية لنهضة العراق اقتصاديًا واجتماعيًا في المستقبل لا تقف عند مشكلات تمويلية، بل وبالدرجة الأولى والأساسية سترتبط بمسألة الاستقرار الاجتماعي، وطبيعة النظام السياسي. عليه، وبغض النظر عما قد يحدث من تطورات سياسية في العراق خلال الفترة المقبلة، سيبقى النفط المصدر الأعظم لتوفير العملات الأجنبية، ومحور تشغيل

ماكينته الاقتصادية، وهذا يفرض بإلحاح صيانة وتوسيع الصناعة النفطية العراقية.

استخدمت الحضارة القديمة لأرض ما بين النهرين الأسفلت والقار كمواد تكسية ومواد عازلة في البناء منذ الفترة السومرية الحديثة (نهاية الألف الثالث ق.م)، واستمرت هذه الاستخدامات في الحضارة العراقية القديمة. ويعتبر ذلك أول عمليات استخراج واستخدام الهايدروكربونات في تاريخ العالم. وعليه يمكن وصف بلاد «مهد الحضارات» أيضًا بـ «بلاد مهد الحضارات والصناعة النفطية».

بدأت الاستكشافات النفطية في العراق منذ أواخر العهد العثماني في القرن التاسع عشر بإنشاء شركة النفط التركية (بريطانيا، ألمانيا، وهولندا) التي توقف نشاطها خلال الحرب العالمية الأولى، وأصبح العراق تحت الانتداب البريطاني، ثم تم منح امتياز (عام ١٩٢٥) يغطي ١٩٢ ألف ميل متر مربع إلى شركة النفط التركية التي أصبحت تعرف بـ «شركة نفط العراق» بمساهمات بريطانية، وفرنسية، وهولندية وأمريكية وكلبنكيان (5) (KULBENKIAN في المئة). وبعد اكتشاف حقل كركوك العملاق (عام ١٩٢٧) توسعت مساحة امتياز شركة نفط العراق تدريجيًا لتغطي كامل مساحة البلاد عدا ٨٠٠ ميل٢ مجاورة للحدود مع إيران، والتي كانت منتطقة امتياز لشركة أنكلو إيرانيان (ANGLO- IRANIAN). وفي عام ١٩٤٧ تم اكتشاف حقل نفط الزبير، ثم حقل الرميلة العملاق جنوب العراق عام ١٩٥٤. هذه السنة التي تمثل من الناحية الفعلية نهاية العمليات الاستكشافية الجدية لشركة نفط العراق وفروعها.

ومع صدور القانون رقم ٨٠/ ١٩٦١، بدأ الطريق إلى تأميم النفط العراقي بعد ثورة ١٩٥٨، بتحديد مساحة امتياز شركة نفط العراق بالمناطق المنتجة فقط، وبما يعادل نصف في المئة (٠,٥ في المئة) من مساحة العراق. وفي شباط/ فبراير ١٩٦٤ تأسست شركة

النفط الوطنية العراقية (IRAQI NATIONAL OIL COMPANY) (INOC) لتنفيذ الأهداف العامة للسياسة النفطية الوطنية. أخفقت الشركة في سنوات عمرها الأولى نتيجة افتقارها للصلاحيات القانونية المناسبة، ومحدودية مواردها المالية. شرعت الحكومة عام ١٩٦٧ قوانين منحت بموجبها للشركة حقوقًا شاملة لاستغلال وتطوير الاحتياطات النفطية، بما في ذلك إنتاج وتسويق النفط المستخرج من الحقول المشمولة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٠.

بالإضافة إلى إنتاج النفط وتسويقه وطنيًا، حققت الشركة كذلك إنجازات واسعة لتطوير البنية الضرورية لصناعة نفطية وطنية متطورة شملت تدريب الكوادر المتخصصة، إقامة أنابيب نقل النفط، توسيع شبكة المصافي، بناء منشآت التصدير ومحطات التحميل، امتلاك ناقلات النفط، إضافة إلى شبكات تسويق المنتجات داخليًا وخارجيًا. وأصبحت شركة النفط الوطنية الجهاز المسؤول عن تنفيذ ذلك الجزء من السياسة النفطية الذي استهدف خلق وتطوير صناعة نفطية متكاملة راسخة، وبذلك شكلت الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية في العراق.

نجحت الشركة الوطنية في توقيع أول عقد خدمة مع شركة إيراب (ERAB) الفرنسية. عبر هذا الإنجاز عن نقطة انطلاقها باتجاه اختراق جبهة الشركات العالمية. وبعدها جاء استغلال آبار في جنوب الرميلة بمساعدة سوفيتية، وتنفيذ شركة هنغارية لحفر أول بئر للنفط الوطني. وهكذا بدأت عمليات تصدير النفط على أساس الاستثمار الوطني المباشر وتوجت هذه الجهود بتحميل أول ناقلة في ٧/ ٤/ ١٩٧٢.

وأخيرًا عبر القانون رقم ٦٩ في تموز/ يوليو ١٩٧٢ عن نهاية خط طويل لمسيرة إخضاع الثروة الوطنية للسيادة الوطنية بتأميم شركة نفط العراق ثم شركة نفط البصرة (عام ١٩٧٣). وهكذا تمكن العراق لغاية عام ١٩٧٥ من إنهاء الرقابة

الأجنبية المباشرة على موارده البترولية التي دامت ما يقارب (٥٠) عامًا.

إن أحد أسباب نجاح تأميم النفط كان الكادر العراقي الذي زج في شركة نفط العراق منذ عام ١٩٥٨ بفعل القانون، كما أن نجاح العراقيين في مجال التسويق أدى إلى إنهاء «أسطورة صعوبة التسويق الوطني للنفط». كذلك ساهم في نجاح هذه العملية، تأسيس التسويق العراقي على أساس موضوعي ومهني بعيدًا عن البيروقراطية الزائدة أو الإقحام المفرط للسياسة في العمل. إن توقيع عقود الخدمة، خاصة مع إيراب وبتروباس (PETROBUS)، شكلّ فعلًا اختراقًا لجبهة الشركات، إلا أن إنهاء هذه العقود بالرغم من أنه تم بالمفاوضة والتعويض المجزي، لم يكن موفقًا، وربما كانت إحدى نتائج هذه الخطوة، بقاء حقل «مجنون» العملاق المكتشف من قبل بتروباس غير مطور لغاية الوقت الحاضر.

جسدت الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٣ مرحلة مظلمة في تاريخ الصناعة النفطية العراقية، وما كان استمرارها إلا نتيجة الزخم الهائل الذي ساد عملياتها في سبعينيات القرن الماضي. استهدفت هذه الفترة الإنتاج بأقصى الطاقات الممكن تصديرها، وبأي ثمن. ومع ذلك تقتضي الضرورة الانتباه إلى المفارقة التي ولدها الاحتلال، ففي عام ٢٠٠٢ كان العراق يصدر ما لا يقل عن ٢٫٥ مليون برميل يوميًا ويعالج حوالي خمسة ملايين طن مكافئ/ السنة من الغاز الجاف، ومكتفيًا ذاتيًا بجميع المشتقات النفطية مع وجود فائق كبير للتصدير، أو التهريب. أما بعد الاحتلال ورغم الملايين التي قيلت أنها تصرف لاستعادة عافية صناعة النفط العراقية، بقيت الصادرات النفطية دون مستواها لما قبل الاحتلال، وتحول العراق إلى حالة عجز يستورد نصف احتياجاته من المنتجات النفطية جميعًا ما عدا زيت الوقود، مع تدني فاضح لمستوى الخدمات لمواطنيه، وارتفاع كبير في أسعار السوق السوداء. هذا بالرغم من أن طاقة إنتاج

المحروقات النفطية للاستهلاك المحلي تزيد على ٧٠٠ ألف برميل يوميًا وتمثل ضعف معدلات الاستهلاك المحلي.

إن عملية تسييس «برنامج النفط مقابل الغذاء» بتأثير الولايات المتحدة وبريطانيا، أوقفت إرسال المعدات والأدوات الاحتياطية، وأضعف البرامج النفطية على نحو فعال، وجعلت قطاع النفط غير قادر على زيادة طاقته الإنتاجية، فلم تتجاوز العقود العراقية التي سمح لها بالتنفيذ ٣٠ في المئة من مجمل العقود التي أبرمتها الحكومة العراقية في ظل البرنامج المذكور.

علاوة على المقاطعة الدولية، وحرمان القطاع النفطي العراقي من مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية، ساهمت الحرب وأعمال التخريب التي أعقبتها في إحداث خسائر إضافية. وعلاوة على أضرار القصف المباشر أثناء الحرب للأنبوب الاستراتيجي لمحطة ضخ K3، عانت المختبرات المركزية في بغداد من النهب وفقدان الكثير من البيانات، والمعلومات الاستكشافية التي كانت تضم السجلات الجيولوجية وشكلت حصيلة ثمانين سنة من الجهد المتراكم، وكلفت بلايين الدولارات، كما سرقت الإدارة الرئيسية لشركة الحفر. وهوجمت مختلف الأجهزة والمعدات في الجنوب، ونهبت الإدارة الرئيسية لشركة نفط البصرة مع سجلاتها. شملت هذه الممارسات أيضًا استمرار سرقة النفط من أنابيب الجنوب.

من جهة أخرى، واستمرارًا في تصفياتها، ركزت سياسة المحتل على تطهير الإدارة وتغييرات في الكوادر العاملة، حيث تم فصل ١٥٠٠-٢٠٠٠ من العاملين في مختلف التخصصات ضمن النهج الذي سار عليه مجلس الحكم الانتقالي «اجتثاث البعث». ومن الصعب فهم كيف أن مثل هذه السياسة يمكن أن تساهم في أية نتائج إيجابية، وبخاصة في هذه الصناعة حيث الخبرة والكفاءة مطلوبة بدرجة عالية.

إن طريقة إدارة سلطة الاحتلال لنفط العراق تقتصر على هدف واضح هو تصدير أكبر كمية ممكنة من النفط، على رغم احتمالات خطورتها على المكامن النفطية قبل تحديثها، وجمع إيراداتها تحت سيطرتها، واستيراد كميات كبيرة جدًا من المنتجات النفطية إلى العراق لزيادة استنزاف موارده. وفي الوقت الذي توجد فيه مؤسسة عراقية متخصصة، ومؤهلة للقيام باستيراد المنتجات النفطية، يلاحظ أن جزءًا كبيرًا من هذه العمليات تقوم بها شركات أمريكية أصبحت فضائحها تزكم الأنوف.

ما هو الطريق لتأهيل وتحديث الصناعة النفطية، وتمويل إعادة بناء العراق؟

إن الخطوة الأولى وهي في عودة هذه الصناعة إلى مستواها السابق (٥ , ٣-٧ , ٣ مليون برميل يوميًا قبل آب/ أغسطس ١٩٩٠)، وتأهيل وتحديث القطاع. ولكن بلوغ هذا الهدف خلال السنتين، أو الثلاث سنوات التالية على الاحتلال، يواجه جملة مشكلات، منها:

- إن البيانات التاريخية لمختلف البلدان المنتجة للنفط تشير إلى تراجع إنتاج النفط عقب كل هزة اجتماعية وتغير القيادة السياسية، وإن عودة الإنتاج إلى مستواه السابق تطلبت بحدود ثلاث سنوات. وتزداد المشكلة تعقيدًا في حالة العراق نتيجة آثار المقاطعة والحرب الأخيرة وغياب الأمن.

- كان إنتاج النفط العراقي يتمرر من قبل رأس النظام من دون اعتبار للكفاءة والاعتبارات الفنية، كما أدى الحصار إلى تفاقم تلك المشكلات بإجبار العراقيين على تفكيك (CANNIBALIZATION) معدات لصيانة إنتاج حقول أخرى.

- ضعف البنية التحتية (INFRASTRUCTURE) القائمة التي لا تدعم استمرار العملية الإنتاجية، فحتى قبل الغزو الأمريكي، عانت صناعة النفط العراقية لسنوات من فقر الأجهزة والمعدات، كما أن إحداث التدمير والنهب امتدت إلى

المنشآت النفطية.

- إن أي زيادة في إنتاج النفط العراقي تتطلب تطوير حقوله النفطية، وهذه المهمة تدعو بدورها إلى: حكومة دستورية، استقرار سياسي، استثمارات ضخمة، بما في ذلك فترة المفاوضات وتوقيع العقود وبدء عمليات التنفيذ ومراحل الإنجاز، وهي متطلبات تأخذ فترة زمنية لبلوغها.

وبالمقابل، فإن تحديث هذه الصناعة وفق مستوياتها التكنولوجية العالمية سوف يؤدي إلى زيادة مضاعفة في احتياطاته وتطوير إنتاجه. يكفي ملاحظة أن في العراق أكثر من ٨٠ حقلًا، في حين أن الإنتاج قاصر على ١٥ حقلًا فقط. من هنا تتفق التوقعات على إمكانية زيادة صادرات النفط العراقية إلى ٦ مليون برميل يوميًا، بل وزيادة الطاقة الإنتاجية إلى ٧-١٠ مليون برميل يوميًا. ولكن السؤال كيف وبأية سرعة؟ لقد كان هدف زيادة الإنتاج إلى ٦ ملايين برميل في اليوم ضمن خطط وزارة النفط العراقية: ١٩٧٦- ١٩٨٠، ١٩٨٩- ١٩٩٠، ٢٠٠٣-٢٠١٢ لكنها لم تنفذ بسبب الحروب والحصار والاحتلال، ورغم أن تحقيق هذا الهدف مازال ممكنًا بالعلاقة مع احتياطيه الضخم، وحاجة العراق لاستعادة مكانته في سوق النفط الدولي، إلا أنه يتطلب تأمين الاستثمارات، كما أن عملية التنفيذ تواجه جملة مشكلات، وبخاصة ما تعلق بصعوبة قبول الشركات الدولية توقيع عقود طويلة الأمد قبل قيام حكومة شرعية، والإقرار بخلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، وضمان الأمن.

يضاف إلى ذلك ضرورة تقرير مصير العقود التي أبرمتها الحكومة العراقية في ظل الحصار مع شركات أجنبية عديدة، بالإضافة إلى الحاجة للوقت بغية الوصول إلى اتفاقية مع الكويت بالعلاقة مع مشكلات الحدود- النفط التي ساهمت في الغزو

(عام ١٩٩٠). مثلًا إن الحقل النفطي رتقة (RATQA) في الكويت هو قطعة من حقل الرميلة في العراق.

بحسب ورقة عراقية قدمت إلى مؤتمر الطاقة العربي في القاهرة ٢٠٠٢، قدرت حاجة صناعة النفط والغاز وقطاع الطاقة في العراق بـ ٤٠ بليون دولار على الأقل لغاية عام ٢٠١٠. ولكن تلك التقديرات نمت في ظروف تقشف وعلى أساس الخبرة العراقية. من هنا فإن ظاهرة تضخيم التكاليف في ظل الاحتلال، والرغبة في تعجيل توسيع هذه الصناعة ستفرض تكاليف إضافية.

إن دراسة بسيطة لمواصفات قطاع النفط العراقي، ربما توضح بشكل مقنع إمكانية إعادة بناء هذا القطاع وفق أحدث أشكال التكنولوجيا وبفترة زمنية قياسية وبمستوى من الإنتاج ٦-١٠ مليون برميل يوميًا من دون أن يتطلب من العراق توفير موارد مالية ذاتية لإعمار قطاع النفط، أو توفير جزء يسير فقط من التكاليف المطلوبة ذاتيًا. وتفسير ذلك يكمن في المبررات التالية:

- إن الكميات الضخمة من الاحتياطي النفطي المتاحة في العراق تعني أن أي تحسن في عمليات تكنولوجية الإنتاج سيقود إلى زيادة معدلات الاسترداد الحالي.
- قرب النفط من سطح الأرض مقارنة بالدول النفطية عمومًا.
- ويرتبط بذلك أن تكلفة إنتاج البرميل من النفط العراقي هي إحدى أكثر التكاليف انخفاضًا في العالم.
- يتواجد في العراق أكثر من ٨ حقلًا مكتشفًا، في حين أن الإنتاج قاصر على ١٥ حقلًا فقط، كما سبقت الإشارة. والمعنى الاقتصادي لهذا الوضع من وجهة نظر التكاليف، غياب مخاطرة مرحلة الاستكشاف، وانخفاض تكاليف تطوير الحقل النفطي، مقابل تصاعد عوائده في مرحلة الإنتاج.

- يضاف إلى ذلك أن ارتفاع سعر برميل النفط في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤- حزيران/ يونيو ٢٠٠٥) بين (٥٠-٦٠) دولارًا في أسواق النفط الدولية، يعني: أن الشركات التي تحصل على عقود تطوير الحقول النفطية العراقية ستتمتع بتوقعات العوائد العالية التي ستنجم من انخفاض تكلفة الإنتاج من جهة، وتصاعد أسعار النفط من جهة أخرى.

وهذه المواصفات توفر فرص تأمين الاستثمارات المطلوبة باتباع أساليب معمول بها في دول نفطية أخرى في المنطقة وفي العالم. مثال ذلك، عقود الخدمات أو عقود المشاركة مع شركات وبيوت تمويل أجنبية، على أن تطرح هذه العقود من قبل المفاوض العراقي للمنافسة بين الشركات النفطية الدولية، وتوزيعها بشكل مناسب بين أكبر عدد منها تحاشيًا للاحتكار من جهة، وتوفير سبل سرعة الإنجاز من جهة أخرى، علاوة على أن هذه الطريقة يمكن أن تضع مسؤولية توفير الموارد المالية الاستثمارية المطلوبة على عاتق الشركات المتعاقدة. ومن المتوقع في ظل هذه العقود المضمونة الربحية أن يكون التنافس حادًا لصالح العراق، سواء من حيث الشروط، أو سرعة الإنجاز، طالما هي مربحة وبدرجة عالية للشركات المعنية أيضًا.

وفوق ذلك، فإن تصاعد أسعار النفط يعني تصاعد الدخل السنوي للنفط العراقي، فعلى فرض إنتاج العراق ٢ مليون برميل (وهو دون مستوى إنتاج فترة ما قبل الاحتلال) وبيع هذا النفط بسعر ٤٠ دولارًا للبرميل عندئذ سيتجاوز دخل العراق السنوي من النفط ٢٩ بليون دولار. وهذا الدخل المرتفع يمكن أن يوفر جانبًا مهمًا من التمويل الذاتي، ويعزز موقف البلاد في توفير الاستثمارات لمختلف القطاعات، على فرض قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب هذا القدر من الاستثمارات سنويًا. وكذلك عرى فرض قدرة العراق السيطرة عل عوائده النفطية

ومنع أشكال التلاعب والتجاوزات كافة، سواء بالعلاقة مع الاحتلال، أو الفساد الإداري- العمولات والسرقات. من هنا يحق السؤال: هل بعد كل هذا يحتاج العراق إلى الخصخصة أو استجداء المعونات من الدول الأجنبية!؟ ولكن هل إن العراق يسيطر على قطاعه النفطي، وعوائده النفطية؟

يرى بعض الخبراء أن مشكلة الإصلاحات وإعادة تأهيل البنية التحتية القديمة للصناعات النفطية ستكون أكثر تكلفة ماليًا وزمنيًا مما تظهر للعيان. لذلك يدعو إلى وقف الإنفاق على الحقول النفطية القديمة، وبناء نظام إنتاجي جديد موازٍ في سياق تطوير حقول جديدة. ولكن هذا الرأي يقابله اعتراض قوي، ويطرح حقل كركوك مثالًا للرد عليه. هذا الحقل الذي يعود عمره إلى أكثر من سبعين سنة، وهو ما يزال يمتلك احتياطيًا ضخمًا، ويرى أن إدارته بشكل مناسب ستساعد على استمرار إنتاج الحقل بين ٥٠٠-٧٠٠ ألف برميل يوميًا لسنوات عديدة قادمة. وهذا يدعو إلى الواقعية عند محاولة معالجة هذه المشكلة، لصعوبة استبدال ما تم بناؤه عبر ثمانين سنة. من هنا يفضل بناء خطة مفصلة وطويلة الأمد لإصلاح وصيانة مصادر الطاقة واستهلاكها بهدف التحديث والترشيد وزيادة استهلاك الغاز على حساب النفط الخام ومشتقاته.

وبالعلاقة مع عضوية العراق في أوبك، حيث كانت بغداد محط اجتماع المؤسسين وتوقيع اتفاقية تأسيسها وإعلان إنشائها عام ١٩٦٠، فإن أي قرار عراقي متسرع للخروج من المنظمة، سيضر بمصلحة البلاد. يضاف إلى ذلك أنه ومنذ إنشاء نظام الحصص (QUOTA SYSTEM) في أوبك عام ١٩٨٣ بقيت طاقة صادرات نفط العراق دون حصته، عدا فترة قصيرة جدًا أوائل عام ١٩٩٠ قبل الغزو. أما آخر مرة حصل العراق فيها على تحديد لحصته (٧ , ٣ مليون برميل يوميًا) فكان في تموز/ يوليو

١٩٩٠ ومازالت قائمة وهي مماثلة لحصة إيران في أوبك. وإلى أن يبدأ العراق بتجاوز حصته، هناك وقت كاف لإعادة النظر في هذا الأمر من قبل الطرفين. ومن مصلحة أوبك مساعدة العراق للحصول على أسعار وعوائد مجزية بالعلاقة مع سنوات الحرمان التي مر بها، كما إنه لن يكون من مصلحة العراق تحدي أوبك وإغراق السوق.

أثناء وبعد احتلال العراق تصاعدت أصوات داخل وخارج إدارة بوش تدافع عن خصخصة قطاع النفط العراقي. ولكن دعوات الخصخصة هذه لم تكن قائمة على أسس الحقائق التاريخية، أو تحليل منهجي مقنع، بل إنها عبرت عن أيديولوجية القوى المحافظة الجديدة لسلطة المحتل.

إن معارضة خصخصة قطاع النفط العراقي هي أقوى من مثيلتها في المشروعات الحكومية المارة الذكر من النواحي التاريخية والاقتصادية والسياسية، وأيضًا بالعلاقة الشديدة مع الظروف العراقية الخاصة جدًا على مدى الـ ٢٣ سنة السابقة. تقوم دعوات الخصخصة على أنها ستشجع الاستثمار الأجنبي على التدفق في الاقتصاد العراقي. ولكنها دعوات زائفة (FALSE) طالما هذا التدفق ليس مقيدًا (CONSTRAINED) بشكل الملكية، وهناك حقيقة سبق توضيحها، وهي انخفاض التكلفة الاقتصادية والمخاطر الاستثمارية في قطاع النفط العراقي. ومن هنا وقعت شركات نفط عالمية عديدة اتفاقات لتطوير الموارد النفطية العراقية في فترة المقاطعة من دون طرح مسألة ملكية الموارد النفطية.

هناك أيضًا البعد القانوني الدولي في مواجهة الخصخصة، فكما سبق ذكره، لا يسمح القانون الدولي بفرض تغييرات هيكلية أساسية، بل إن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ كان واضحًا جدًا في تأكيد «حق الشعب العراقي السيطرة (CONTROL) على ملكية موارده الطبيعية.

وفي ما عدا المجادلات القانونية والاقتصادية، هناك اعتبارات أخرى ضد الخصخصة. أحد هذه الاعتبارات يقوم على أساس العلاقة المشتركة الوطيدة بين قطاع النفط وبين التطور السياسي في البلاد منذ بدء النظام السياسي العراقي عام ١٩٢١. إن التطورات في قطع النفط على المستويات المحلية والدولية كان لها آثار عميقة على شعب العراق ومؤسساته، والتمزيق المفاجئ (SUDDEN RUPTURE) لهذه العلاقة التاريخية سيقود إلى خلق جميع أشكال عدم استقرار الأوضاع في العراق.

إن إحدى النتائج الأكثر خطورة لفرض إجراءات الخصخصة بدوافع أجنبية ستبرز في تقييد حرية الحكومة على تصحيح ومعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الهيكلية الناجمة عن ظروف الحرب، والتي تعمقت أيضًا بفعل الانهيار الاقتصادي والاحتلال. ذلك أن خصخصة القطاع النفطي سيحرمها (الحكومة) من الدخول أو التعامل (ACCESS) مع لقسم الأكثر ثقلًا وأهمية من الناتج الوطني الذي يشكل ضرورة حيوية لمعالجة تلك المشاكل.

والملفت للانتباه، أن البعض تجاوز مخاطر الدعوة إلى الخصخصة بالدعوة إلى رهن الإنتاج المستقبلي، أي: خصخصة «الاحتياطي النفطي» بدعوى أن هذا الأسلوب أكثر قدرة على جذب التمويل الخارجي وأسهل عند البيع. ويظهر أن أصحاب هذه الدعوة ممن قدموا أفكارهم بطريقة دعائية، لم يبذلوا بعض الجهد لقراءة تاريخ العراق الحديث، ولم يحاولوا فهم واستيعاب نمط تفكير العراقيين وموقفهم في ما يخص الثروات والموجودات الوطنية. وحتى إذا أخضعنا هذه الفكرة للمناقشة، فهي تواجه معضلة اقتصادية أكبر لتحديد القيمة السوقية لهذا الاحتياطي النفطي وهو تحت الأرض، مقارنة بالصعوبات الجمة التي تواجه مشروعات القطاع العام. ثم إن الاحتياطي النفطي ثروة

وطنية لا تعود إلى الجيل الحالي فحسب، بل هي ملك للأجيال اللاحقة أيضًا. ومن هنا لا توجد جهة في الدولة تمتلك حق بيع كل الثروات الوطنية أو جزء منها.

على الرغم من الحاجة إلى تعاون شركات النفط الدولية لتأهيل وتحديث صناعة النفط العراقية، يجب أن لا تكون هذه الطريقة مظلة للتلاعب بالملكية الوطنية للثروات العراقية. ذلك أن من الخطورة جدًا افتراض أن العراقيين سيقفون متفرجين على تسليم صناعتهم وثروتهم إلى الآخرين. إن الشعب العراقي يعتبر النفط- الذي كان سببًا للكثير من أتراحه وأفراحه في سياق استعادته من الامتيازات الأجنبية- رمزًا وطنيًا مقدسًا يجسد نضاله الطويل. بغض النظر عن الإطار السياسي الشرعي الذي سيظهر في نهاية المشوار، فإن صناعة النفط لابدّ وأن تبقى مركزية ويتم تشغيلها بطريقة موحدة ككل، لأنها الصيغة المتوافقة مع قناعة العراقيين، باعتبارها قيمة عليا في ذاتها ورمزًا للوحدة الوطنية.

مقابل رفض الخصخصة السريعة بعامة، ورفض خصخصة الثروة النفطية بخاصة، لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية، هناك اتفاق على بقاء ملكية الصناعة النفطية للدولة، مقابل توفير مجال للقطاع الخاص المحلي والمشترك للمساهمة بشكل مستقل، أو من خلال المشروعات المشتركة مع الشركات الأجنبية في عمليات نفطية جديدة مثل: التوزيع والتصفية وخطوط الأنابيب، وناقلات البترول وحتى الاستكشافات. ولكن من دون أن تتطور هذه المشروعات المشتركة في ملكية الاحتياطي والإنتاج والصادرات التي تخص السيادة.

وفي السطور التالية جملة مقترحات لمستقبل السياسة النفطية في العراق:

- مطالبة المحتل تحمل كل نفقات الإعمار، وعدم المساس بواردات النفط الحالية لأية أهداف لا تتفق مع القانون الدولي والاتفاقات الدولية ذات الصلة.

- تفعيل الاقتصاد العراقي وتنويعه، وتقليل الاعتماد على النفط والشروع باستغلال واردات النفط تدريجيًا بمعزل عن الميزانية العامة.

- ترشيد الإنتاج العراقي الحالي بحدود تسمح بإجراء دراسات عاجلة للتثبت من وضع المكامن وسلامة إنتاجها بطاقات مثلى، وعدم الاندفاع لزيادة الإنتاج قبل ذلك.

- إعادة النظر بجميع الخطط المطروحة سابقًا بشأن إمدادات الطاقة في العراق، وعلى أن تضمن الخطط الجديدة الاستغلال الأمثل للغاز الطبيعي وتقليل كمية النفط الخام للاستهلاك الداخلي.

- دراسة تحديث المصافي وزيادة نسبة التحويل فيها لإنتاج المنتجات الخفيفة وتقليل فائض زيت الوقود وعلى أن يتم ذلك قبل الشروع بإنشاء مصاف جديدة.

- رفض تام لخصخصة المصادر الطبيعية وبخاصة النفط والغاز، وعلى أن ينص الدستور الدائم المنتظر على هذا المبدأ.

- الشروع العاجل في تطوير حقول جديدة، أو تطوير مكامن إضافية في الحقول الحالية للتعويض عن الحقول لقديمة التي تدعو الدراسات لإراحتها.

- أن يكون تطوير الحقول القائمة بالجهد الوطني مع الاستفادة من الشركات الأجنبية لتقديم خدماتها أينما تطلب الأمر ذلك.

- أن يتم تطوير الحقول الجديدة بالتعاون مع الشركات العالمية وفق صيغ مقبولة ومتعارف عليها تتناسب وخصائص الحقول العراقية بشكل عام، وخصائص كل حقل على حدة، وعلى أن يكون ذلك وفق أسس تنافسية تضمن أفضل الشروط للعراق.

- المحافظة على عضوية العراق في أوبك وتعاونه مع أعضائها لزيادة الاستقرار في السوق النفطية.